الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية

فرع: علوم سياسية

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): يوسف معيوف

تحت عنوان

حركة النهضة و دورها في التحول الديمقراطي في تونس مارس 2011 إلى أكتوبر 2014

لجنة المناقشة:

	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســـا
الدكتور محمد شاعة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

مقـــدمة

مقدمة

يبدو مصطلح الديمقراطية اليوم واحدا من أبرز، وربما أكثر، المصطلحات استخداما في الإعلام العربي، خاصة عقب التطورات التي تمر بها المنطقة العربية، والتي كشفت عن عديد التغيرات والتحولات في المشهد السياسي ،كما حدث في تونس، إن تجربة التحول الديمقراطي التونسية لم تأتي في نفس السياق الذي جاءت فيه التجارب الغربية، أو بالأحرى جاءت خارج الطرح الكلاسيكي للتحول الديمقراطي حيث بنت نمطا جديدا للتحول الديمقراطي المتمثل في **التحرك الجماهيري السلمي**، إذ صحيح أن الشبكات الاجتماعية أسهمت في زيادة منسوب تواصل الشباب المنتفض، وتدعيم التنسيق بينهم فيما يخص أماكن وأوقات التواجد، وطبيعة المستجدات المطلبية المفروض رفعها، لكن ذلك لا يعوض التواجد على الأرض يوم الاحتجاج، فعناصر التواصل الإليكتروني بشتى أنواعه هي ضرورية، لكنها لم تكن كافية لحسم مصير حركات الاحتجاج ضد الحاكم، بمعنى، أنه لو لا التواجد والضغط بالواقع الحقيقي لما كان للواقع الافتراضي أن يبلغ مداه في التغيير وهو ما يبدو ظاهرة جديدة تعبر عن تحول ثقافي في المفاهيم الديمقراطية، تبدو في ظاهرها عملا سياسيا، لكنها في جوهرها صياغة جديدة لمفاهيم الدولة المدنية وحوار بين قوى المجتمع حول الأسس الجديدة لشكل الحكم الديمقراطي المبتغى في المرحلة المقبلة. فالثلاث عقود الأخيرة أوجبت تحولات سياسية داخلية وإقليمية ودولية على حركة النهضة التونسية منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات ضرورة مراجعة فكرية ودعوية من أجل إعادة قراءة تجربتها، حيث تراجع خطابها المتشدد مع الحكم نتيجة ما لاقته من النظام. لقد كانت المراجعة لسياسة التعامل مع النظام الحاكم بحسب الظروف السياسية للبلد الواحد وتماشيا مع طبيعة المواجهة السائدة آنذاك. إنّ الديمقراطية عملية مستمرة، تتضمن معاني التعلّم والتدريب والتراكم، ولذلك فإنّ أفضل طريق لنجاحها هو الانخراط في المزيد من معاييرها وأدواتها، على أساس أنها ليست عملية قائمة بذاتها، بل لها متطلباتها وشروطها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية. ولذلك فإنّ العبرة ليست بتحقيق التحول الديمقراطي فحسب، ولكن توفير ضمانات استمراره وعدم التراجع عنه. وبغض النظر عن المعاني المتعددة لمفهوم الديمقراطية، فإنّ المفهوم يدور بصفة أساسية حول ثلاثة أبعاد رئيسية: توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واحترام مبدأ تداول السلطة طبقاً للإرادة الشعبية والشرعية الدستورية، والقبول بالتعدد السياسي والفكري.

أهمية الموضوع:

التحول الديمقراطي برز كموضوع جدير بالاهتمام والدراسة في علم السياسة منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين. وعلى مدى الثلاث عقود الماضية ظهرت العديد من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة، حيث حظي موضوع التحول الديمقراطي باهتمام كبير في الأدبيات السياسية العربية الحديثة، لما يثيره من عديد القضايا تميزها الاتجاهات المتباينة، انطلاقا من الزوايا التي يعالج منها.

لأن الديمقراطية لم تعد نهجا اختياريا بل صارت حتما تاريخيا، يهدد النظم التسلطية والدكتاتورية العسكرية، مبشرة بانتصار الشعوب في انتزاع الحق في الحرية والعدالة والمساواة، وبالحفاظ على هذه القيم وسيادتها في العمل السياسي، تتطور بنية العملية السياسية.

ولأن عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي تطرح إشكالين الأول عمليا في ما يخص التدرج في العملية، والثاني حول هوية النموذج الواجب تطبيقه في هذه الدول بالنظر إلى الصعوبات التي تحكم هذه العملية والانعكاسات التي ترافق محاولات تجاوزها. لارتباط كثير منها بمعطيات خارجية غربية ،إقليمية ودولية. وهذا ما يجعل من ثورة تونس الاستثناء بالنسبة للمنطقة العربية، ولمسار التحول الديمقراطي التفرد من حيث بنية العملية السياسية ممثلا في حركة النهضة التونسية.

مبررات اختيار الموضوع:

1- سباب موضوعية: ما دفعني إلى دراسة هذا الموضوع ، هو الدور الذي لعبته حركة النهضة في التحول الديمقراطي في تونس، واستمرارا لمكاسب الديمقراطية. وكيف تعاملت مع واقع البلاد الإجتماعي ،الطبقة السياسية و السلطة من جهة و الأجهزة الأمنية والجيش من جهة أخرى.

2- أسباب ذاتية: إن ما حدث لجل ثورات الربيع العربي من نكسات باستثناء تونس،التي نجح شعبها ومعه النخب السياسية و الجيش في الحفاظ على سلمية الثورة واستمرار الديمقراطية، وكوني أنتمي إلى الفضاء المغاربي بصفة خاصة و للمنطقة العربية والعالم الإسلامي بصفة عامة دفعاني للبحث في هذا الموضوع حتى تكون لدي فكرة حول دور

حركة النهضة في الإنتقال الديمقراطي في تونس هذا الأخير قد يتحول إلى نموذج لكل الدول العربية.

وإن اهتمامي الشخصي بهذا الموضوع يعود أساسا لأهميته في البحث حيث يتيح لي كباحث الفرصة لمعرفة المزيد من نوافذ الرؤى و التحليل.

3- أسباب علمية: هي الرغبة في تطبيق ما تعلمناه من مختلف مناهج البحث العلمي في حقل السياسة أثناء فترة الدراسة الجامعية راجيا أن يكون بحثي هذا إضاقة في رصيد المكتبة و مرجعا مفيدا للطالب.

إشكالية الموضوع

بالرغم من التزايد الاهتمـــام الأكاديمي والإعلامي بالحركة الإسلاميـة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، مع محاولات تريد التعرف على مكونات الحركة ودورها في عملية التحول الديمقراطي، كفاعل أساسي باعتبارها تمثل شريحة واسعة من المجتمع التونسي.

فقد لعبت حركة النهضة دورا في مسار التحول الديمقراطي، من خلال التدرج في التعامل مع السلطة والمرونة في الخطـــاب، مع إثراء المشهد السيـــاسي التونسي بالرأي والري المخالف، وهذا دليل على قدرة الحركة في التكيف والتأقلم مع المجتمع التونسي، مما جعل حركة النهضة التونسية ذات خصوصية تونسية، عكس انطلاقها في بداية الأمر، وفي نطاق الحراك السياسي نطرح الإشكالية:

❖ **كيف استطاعت حركة النهضة أن تساهم في عملية التحول الديمقراطي في تونس ؟**

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من **التساؤلات الفرعية:**

- كيف تأثر مسار التحول الديمقراطي بحركة النهضة ؟ هل كان هذا التأثر إيجابيا داعما أم أنه كان معرقلا ؟
- هل يحمل الفكر المعاصر لحركة النهضة بديلا سياسيا يمثل إضافة نوعية للساحة السياسية أم أنه حالة للرجوع إلى الوراء؟

- كيف تعاملت حركة النهضة مع المنافسة السياسية والانتخابية بعد الثورة في أول ظهور لها ؟
- ماهي العلاقة بين العملية السياسية وصعود حركة النهضة إلى السلطة واكتساحها الصناديق الانتخابية ؟
- ما هو البديل الذي قدمته حركة النهضة التونسية التي وصلت إلى السلطة ؟
- ما هو مستقبل حركة النهضة التونسية في ظل التحولات التي شهدتها المناطق المغاربية والعربية من ثورات أدت إلى سقوط زعماء حكموا لعقود من الزمن؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة التي يتناولها موضوع الدراسة والتساؤلات الفرعية التي طرحناها رأينا أن نصوغ **الفرضيات التالية:**

- ✓ كلما كان المجال السياسي مفتوحا كلما كانت عملية التحول الديمقراطي ناجحة وسلمية وسلسة.
- ✓ عدم ترشح حركة النهضة التونسية لمنصب رئيس الجمهورية وتأكيدها على المشاركة في حكومة وحدة وطنية لحل مشاكل تونس مؤشرا على تحول ديمقراطي.
- ✓ محدودية التدخل الأجنبي في تونس، وانفراد الثورة التونسية بخصائص وسمات جديدة، سرع في عملية التحول الديمقراطي.

حدود الإشكالية:

الإطار المكاني:

تونس تمثل أول تجربة فريدة في المنطقة المغاربية والعربية حدث بها التحول الديمقراطي.

الإطار الزماني:

تم تحديد إطار زمني امتد من 2011 م إلى 2014 م حيث لم يتم الاعتراف بالحركة كحزب سياسي في تونس إلا في 1 مارس 2011 م من قبل حكومة محمد الغنوشي الثانية بعد

مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي البلاد على إثر اندلاع الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010م. وتعد حركة النهضة في الوقت الحاضر من بين أهم الأحزاب السياسية في تونس.

فازت حركة النهضة بانتخابات 23 أكتوبر 2011م، أول انتخابات ديمقراطية في البلاد، ومارست الحكم عبر تحالف الترويكا مع حزبين آخرين، ضمن حكومة حمادي الجبالي وحكومة علي العريض القياديين فيها، وذلك حتى 2014م، في انتخابات 26 أكتوبر 2014م، حلت في المرتبة الثانية وشاركت في حكومة الحبيب الصيد ضمن تحالف رباعي، ولكنها لم ترشح الحركة أحدا من صفوفها في الانتخابات الرئاسية التونسية 2014م.

أدوات التحليل:

الإطار النظري: هناك ثلاث مداخل نظرية لتفسر ظاهرة التحول الديمقراطي، المدخل التحديثي، مدخل الثقافة السياسية ،المدخل المؤسسي، والمداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي وهي: المدخل الانتقالي، المدخل البنيوي، ورأينا أن المدخل الانتقالي هو الأنسب لموضوع دراستنا. ذلك أن « مختلف الأدبيات رأت في مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الديمقراطي نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها للانتكاسات، حيث ارتأت الدراسات أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق ولذلك فإن هذه المرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها خاصة وأنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي مع وضعه دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة وتوسع نطاق المشاركة».[1]

الإطار المنهجي: اعتمدنا على منهج دراسة الحالة وهو الأنسب لموضوعنا هذا يقتضي التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فردا أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم

[1]– هدى ميتكيس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، تحرير علي الدين هلال، محمود إسماعيل محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسة.القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ط1، 1999، ص 137.

العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف **أو** الوحدة كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية.[1]

كذلك سنستعين بالمنهج التاريخي في مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير، وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو اختفائها في تفسير ذلك[2]، بواسطته يمكن أن نعود لظروف تأسيس حركة النهضة التونسية وعلاقتها بالنظام السابق.

الإطار المفاهيمي:

الثـورة: في لسان العرب مادة ثار : ثار الشيء هاج، ثورة الغضب حدته، والتأثر الغضبان، ويقال للغضبان أهيج ما يكون : وقد ثار ثائره وفار فائره، إذا غضب وهاج. ثار إليه وثب، ويربط اللسان العربي لفظ (الثورة) بذلك لغويا أو إيحاء لغويا بمعاني عدم الانضباط والغضب.

الثورة كمصطلح سياسي هي الخروج عن الوضع الراهن سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ من الوضع القائم.

أما أفلاطون فقد اعتبر أن الثورة هي تحول طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكا آخر، في حين أن أرسطو، وفي سياق تناوله في كتابه " السياسة " أنماط الحكم (الديمقراطية والاليغارشية) أنهما معرضين للثورة، ليقسم الثورات إلى قسمين أساسين: الأول يفضي إلى تغيير القوانين القائمة، والثاني يغير الحكام مع تغيير بنية النظام ككل.

أمّا التّعريف أو الفهم المعاصر والأكثر حداثةً هو التغيير الذي يحدثه الشّعب من خلال أدواته "كالقوّات المسلحة" أو من خلال شخصيّاتٍ تاريخيّة؛ لتحقيق طموحاته، وتغيير نظام

[1]– شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، دار هومة، ط 4 :الجزائر، 2002، ص 87.

[2]– شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، مرجع سابق، ص 56 .

الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات، ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثّوريّة غير الاعتياديّة. والمفهوم الدّارج أو الشعبي للثّورة هو أنّها تعني الانتفاض ضد الحكم الظّالم.

يعرف المفكر العربي عزمي بشارة الثورة أنها: " تحرك شعبي واسع، خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفها في تغيير النظام القائم في الدولة، وبالتالي فهي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة بشرعية جديدة، فهذا التعريف يظهر الفرق بين مفهوم " الثورة " ومفهـــوم "الانقلاب العسكري"، فالأول هو تحرك شعبي جمـــاهيري كما سلف القول هذا المفكر، أما الثاني أي الانقلاب فهو يقع داخل النظام القائم على أيدي جزء من النخبة الحاكمة كالجيش، أو جزء منه في حالة الانفصال، بحيث تؤدي هده الانقلابات إلى إعادة توزيع السلطة من جديد داخل النظام.

ذلك أن الثورة تفضي إلى تغيير الحكم، من نظام مستبد دكتاتوري إلى نظام تتحقق فيه إرادة الشعب في الحرية والعدل والمساواة، وهو ما تجسد في الثورة التونسية بتغيير نظام الحكم، وتحقق الحرية في مجالات شتى، إن الثورة التونسية حملت دلالات جوهرية تجلت في أن الشعب التونسي انتقل من شعب هرمي السلطة، إلى المشاركة السياسية في محيطه السوسيوسياسي، الشيء الذي يرجح صلاحية استخدام مفهوم " الثورة" على مفهوم "الانتفاضة".

مفهوم التحول الديمقراطي:

– ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.[1]

– التحول الديمقراطي هو:" مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من

[1]- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص295.

التـوازن بـين كـل مـن الدولـة والمجتمـع، بمـا يعنـي بلـورة مراكـز عديـدة للقـوى وقبـول الجـدل السياسي.[1]

– يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقـال الـديمقراطي هـو أحـد مراحـل التحـول الـديمقراطي ويعـد مـن أخطـر المراحـل نظـرا لإمكانيـة تعـرض النظـام فيهـا لانتكاسـات، حيـث أن النظـام فـي هـذه المرحلـة يكـون ذو طبيعـة مختلطـة حيـث تتعـايش فيـه كـل مـن مؤسسـات النظـام القـديم والحـديث ويشـارك كـل مـن ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.[2]

– موجـة التحـول الـديمقراطي هـي مجموعـة مـن حركـات الانتقـال مـن النظـام غيـر الـديمقراطي إلـى النظـام الـديمقراطي، تحـدث فـي فتـرة زمنيـة محـددة وتفـوق فـي عـدد حركاتهـا الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية.[3]

أدبيات الدراسة:

لقد كان لـدور حركـة النهضـة الاستثناء فـي مسـار التحـول الـديمقراطي فـي تـونس حيـث سـاهمت فـي تعزيـز مكاسـب ثـورة الياسـمين وتأكيـد خيـار الشـعب نحـو بنـاء دولـة مدنيـة تسـودها ديمقراطيـة تجمـع مختلـف الأطيـاف السياسـية ونخـب المجتمـع المـدني علـى اخـتلاف مشـاربهم. وسنحاول استعراض وجهات نظر مختلفة حول الموضوع:

1– كتاب الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.

للمفكر عزمي بشارة صدر بلبنان، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تنـاول فيـه مراحل الثورة التونسية، حين يقول: كانت ثورة تونس إلى حد بعيد ثورة الأطراف المهمشة ضد المركز السياسي والاقتصادي وسوف تظل بنية الثورة تحكم مسار السياسة التونسية لمرحلة طويلـة، ويضـيف :أن تـونس كمجتمـع ودولـة جـاهزة للتحـول الـديمقراطي، وأن المجتمـع التونسـي

[1]– هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 136.

[2]– محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية : دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص442.

[3]– صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (تر: عبد الوهاب العلوب)، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص 73.

جاهز للتحول الديمقراطي، حتى بموجب نظريات الحداثة، ويؤكد أن ثورة تونس نجحت دون تدخل أجنبي وأنها فاجأت حتى الدول التي تدعي أنها أوجدت الديمقراطية، وهذا هو الاستثناء في ثورة تونس نحو الديمقراطية، وأنها ظـاهرة اجتماعية كلية، ويرى أن الثورة الديمقراطيّة تعني، أولًا وأخيرًا، ممارسة الشعب لسيادته باعتباره شعبًا موحَّدًا، وأي ثورة تجزّئ الشعب إلى هويّات جزئيّة ليست ثورة ديمقراطيّة.

2- **كتاب الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** لـ صامويل هانتنغتون، (تر: عبد الوهاب العلوب)، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح ،القاهرة، 1993.تناول ظاهرة التحول الجماعي إلى الديمقراطية فيما يسمى" بالموجات" تركز الدراسة على ظاهرة التحول من الأنظمة التسلطية الشمولية إلى الديمقراطية بين عامي 1974و 1990.أهمية الدراسة تكمن في أنها من أوائل الدراسات التي تتناول التحول الديمقراطي، من حيث الأسباب والعوامل المساعدة على التغيير الحاد في الحكم.

تقسيم الدراسة

قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول ،حيث تناول **الفصل الأول التحول الديمقراطي – مدخل نظري**، تناول المبحث الأول البحث عن الترسيخ الديمقراطي وفي مصادر التحول، أولا المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي، وثانيا المداخل المركزة على مصادر التحول الديمقراطي، ثم عرجنا في المبحث الثاني إلى التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، أولا الديمقراطية وخصوصية المنطقة العربية، وثانيا التحول الديمقراطي في المنطقة – تونس الاستثناء، أما **الفصل الثاني** فتناول **حركة النهضة والسياسة قبل الثورة**، حيث تضمن المبحث الأول الخطاب السياسي الإسلامي لحركة النهضة ،أولا فترة التوافق والتراجع(1981_1987)، وثانيا فترة التوافق (1988_1991)، وفي المبحث الثاني تناولنا علاقة الحركة بالنظام السياسي. أولا فترة بورقيبة، وثانيا فترة بن علي، أما **الفصل الثالث** فقد تناول **حركة النهضة والمشهد الديمقراطي بعد الثورة _ (المؤشرات)**. من خلال مبحثين الأول تطرقنا فيه لحركة النهضة التونسية والمشاركة في الانتخابات، أولا حركة النهضة والوفاء للثورة، وثانيا دخول حركة النهضة غمار الانتخابات، وفي المبحث الثاني تحدثنا فيه عن المشاركة في الحكم عبر تحالف ترويكا؛ أولا فوز حركة النهضة بالانتخابات، وثانيا تجربة الحكم عبر تحالف الترويكا.

الفصل الأول

التحول الديمقراطي: مدخل نظري

المبحث الأول: البحث عن الترسيخ الديمقراطي وفي مصادر التحول.

أولا: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي.

1-المدخل التحديثي:

بداية تجدر الإشارة إلى أن هذا المدخل (التحديثي) يؤكد على عدد من المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، ويربط بين الديمقراطية اللبيرالية والتنمية الإقتصادية.

ونعني بالتحديث: "إستجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الإستهلاك والرفاهية."[1] وبالرجوع إلى الأصول التاريخية لهذا المدخل نجد أن آدم سميث أول من عبر عن هذا الإتجاه من خلال كتابه: ثروة الأمم، لتأكيده على الليبرالية السياسية كشرط للآداء الفعال للسوق الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي، فبالنسبة لآدم سميث فالحكومة التي تحكم أقل هي التي تتيح مجالا أكبر للحرية الفردية والمنافسة.

ومع هذا فالمعالجة العلمية والدقيقة للإرتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال إفتراضات وطروحات عالم الإجتماع السياسي الأمريكي ليبست (S.M.Lipset) وقدم ليبست أطروحته لأول مرة في 1959في مقالة تحت عنوان:"بعض الإشتراطات الإجتماعية للديمقراطية: التنمية الإقتصادية والشرعية السياسية."

ولتأكيد أطروحته نشر في 1960 كتابه: الرجل السياسي Political Man الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة.[2]

---

[1]- المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي، 2012/06/25، ahmedwahban.com/aforum، الاطلاع:2016/12/01.

[2]- الديمقراطية والإصلاح السياسي-مراجعة عامة للأدبيات، 03/27/، 2010، bohothe.blogspot.comالاطلاع:2016/12/01.

وحسب ليبست فإن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا حيث صنفها إلى:

- ديمقراطيات مستقرة، ديمقراطيات غير مستقرة، دكتاتوريات.

2- مدخل الثقافة السياسية:

بداية نشير إلى أن العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة، فإن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة.

ولقد كان العالم السياسي الأمريكي ألموند (ALMOND) أول من إستخدمه في مقالة كتبها عام 1956؛ ويعرف ألموند الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية والإتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".[1]

ويعرف روي مكريديس:"الثقافة السياسية باعتبارها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع"، أما صمويل بيير فيرى :"أنها تتكون من القيم والمعتقدات والاتجاهات إزاء الحكومة، وكيف تتصرف، وما يجب أن تكون عليه".[2]

من خلال التعاريف المقدمة مسبقا للثقافة السياسية، تتضح العلاقة الوطيدة بين مستوى الثقافة السياسية وعملية الدمقرطة. في إطار هذا المدخل فقد قام كل من ألموند وفيربا في أوائل الستينات بدراسة ميدانية رائدة في خمس دول هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية

---

[1]- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط2، بنغازي، جامعة قاريونس، 1998ص 219.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط2، جامعة القاهرة، 2006.

وإيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة، وكانت نقطة التساؤل مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي.

ويرى ألموند وفيربا أن توجهـات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

-الإدراك(**Cognition**) -المشاعر(**Affect**) -التقييم (**Evaluation**).

ومن خلال هذه الأبعاد قدما تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية، وحسبهم فإن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات، ويستند نمط الثقافة السياسية الديمقراطية على التجربة السياسية الأنجلوساكسونية.[1]

وعموما يمكن القول أنه إذا كان وجود الثقافة الديمقراطية بالفعل يعد أمرا جوهريا لإنتاج نظام ديمقراطي، فإن المشكلة في حقيقة الأمر تتمثل في أن غياب هذا النظام يعرقل بشدة إنتاج الثقافة الديمقراطية، هذا يعني ببساطة ضرورة وجود النظام الديمقراطي لتنمية الثقافة السياسية.[2]

وبالتالي فإن التحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، وينتج عن ذلك إنغماس الأفراد في العمل السياسي، والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك إحترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الإنتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.[3]

3- المدخل المؤسسي:

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية، وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين وهي توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد

---

[1]- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص ص226- 227.

[2]- أحمد منيسي وآخرون، مرجع سابق، ص9.

[3]- إلهام نايت سعيدي، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر: يومي 10 و11ديسمبر2005. ص83.

السلوك العام، ومتابعة المساءلة السياسية، ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.[1]
ويعد صامويل هنتغتون (Huntington Samoel) أبرز رواد هذا المدخل، حيث قدم دراسة

نظرية مهمة في التحول الديمقراطي من خلال مؤلفه: الموجة الثالثة التحول إلى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين.

وتشير تحليلات صمويل هنتجتون إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم، وإعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، التي ظلت مفهوما غامضا، بالرغم من تزايد أهميتها وما تعكسه في معناها السياسي من مطالب وتفضيلات الرأي العام.[2]

وفي هذا الإطار يحدد هنتجتون شروط معينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها للدمقرطة وهي:

- أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها، وتتغلغل بعمق في النسيج الإجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.
- رغم أن أهمية الدستور وكونه يتضمن بعض المبادئ لعملية البناء في الدولة، إلا أن هذا الدستور لا يمثل سوى إحدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
- العمل على إرساء صيغة تعيد إحياء التقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.[3]

وقد أولت الدراسات المعاصرة إهتماما خاصا بدور الإستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي، بحيث سعت في معظمها إلى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول إلى جانب تلك التي تسهم في إستقرار الديمقراطيات.

[1]– عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 153.

[2]– عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مكتبة الأدب: القاهرة، 2004، ص 19.

[3]– عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 153 .

هذا وعلى نفس الصعيد المؤسسي فقد أولت مختلف الدراسات أهمية خاصة لإستحداث دساتير ديمقراطية، حيث تجدر الإشارة إلى الدراسة التي قام بهاLinz و Lijphart حول كل من النظام البرلماني والرئاسي في التحول الديمقراطي؛ حيث رأى المفكرين أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الإثنية إلى جانب توفيرهما لمناخ مؤسسي أكثر مرونة ومواءمة لإرساء ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي.[1]

ثانيا: المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي.

1- المدخل الإنتقالي:

يعتبر هذا أكبر تحدي واجه المدخل التحديثي، حيث أشار الباحث السياسي دانكورت روستو Dankwart Rustow في0 مقالته" Transition to " Democracy في1970، إلى أن الإرتباطات بين التنمية الإجتماعية والإقتصادية وبين الديمقراطية التي إفترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساسا بإهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى إستمرارية وترسيخ الديمقراطية، بيد أن إهتمام روستو وغيره من الباحثين هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.[2]

ويرى روستو أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

وإستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الإنتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الدمقرطة وهي:

---

[1]- هدى ميتيكس، مرجع سابق، ص ص 143، 144.

[2]- أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، الحوار المتمدن، العدد4564، 2014/9/4. www.ahewar.org/debat/show. ، تاريخ الإطلاع:2016/12/23..

1-1 مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:

وتشكل الشرط الأول، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

1-2 مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

1-3 مرحلة القرار:

وتبدأ هنا عملية الإنتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

1-4 مرحلة التعود:

وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى إتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الإنتقالي لروستو.ومن أهم المحاولات دراسة جويلرمو أودينيل (G.O'DONNELL) وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان "TRANSITION TO AUTORIAN RULE":[1]
ودراسة لجون لينز 1995 (JUAN LINZ) في دراسة تحت عنوان

:"Between states: Interim Governments and Democratic Consolidation"

[1]– المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي، مرجع سابق.

ويميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل روستو بين مرحلة الإنتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي (اللبرنة السياسية) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الإنتقال المبدئية قد تنجح أحيانا وتترسخ لكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى.

وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة .

2- المدخل البنيوي:

يقوم هذا المدخل على إفتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب. ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.[1]

يستند الإفتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة –إقتصادية إجتماعية سياسية– تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى. وبما أن بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة بارنجتون مور (Barington Moore) الذي قدم محاولة لتفسير إختلاف المسار السياسي الذي إتخذته إنجلترا والولايات المتحدة، (مسار الديمقراطية الليبرالية)عن المسار الذي إتبعته اليابان وألمانيا(مسار الفاشية) عن مسار الصين وروسيا (الثورة الشيوعي).

وإستندت مقاربة مور ليس بناء على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات إجتماعية وهي: الفلاحين، طبقة ملاك

[1]– المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي، مرجع سابق.

الأراضي، البرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية اللبيرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.

وبالنظر لإغفال تحليلات مور دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب، ولذا فقد قام ديتريك روشماير وزملاؤه بتدارك هذا النقص، وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم. مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة، وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام لآخر ومن بلد لآخر.[1]

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

أولا: الديمقراطية وخصوصية المنطقة العربية.

يختلف المحللون في تقييمهم لطبيعة التطورات التي تشهدها بعض البلدان العربية على صعيد التحول الديمقراطي. فبين مشكك في جدية ومستقبل " المشهد الديمقراطي"، ومتفائل بما يمكن أن يفرزه هذا المشهد من آثار مجتمعية إيجابية، حتى وإن كانت بطيئة، على المدى البعيد. ولكن تظل هناك بعض الظواهر الهامة التي يمكن الاتفاق عليها والتي تؤثر بشكل كبير على إمكانات مسار التحول الديمقراطي.[2]

(1) – هيمنة نخبة سلطوية على عملية التحول، إذ ما تزال النظم تحتكر الهيمنة على السلطة السياسية وتحول دون اكتساب فاعلين سياسيين الخبرة السياسية المؤثرة والقدرة على تفعيل مجتمعاتهم وأخذ زمام المبادرة، كما يبدو أنّ عملية التحول تتقدم ببطء شديد أو تراوح مكانها أو تتراجع في بعض الحالات.

[1]– المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي، مرجع سابق.

[2]– عبد الله التركماني، آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي، الحوار المتمدن، العدد 2583، 2009/3/12/، 10:36، الموقع: www.ahewar.org/debat/show، تاريخ الاطلاع:2016/12/29.

(2) – وضوح المطالب وغموض الوسائل، الظاهرة الأخرى اللافتة للانتباه هي اتفاق الفاعلين السياسيين على التحول والانتقال الديمقراطي كهدف استراتيجي، مع عدم وضوح الرؤية حول وسائل تحقيق هذا الهدف وطرق تعزيز هذه الأهداف.

(3) – الدور الخارجي، إنّ اهتمام الأطراف الخارجية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بالدفع بأجندة الإصلاح ودعم التحول الديمقراطي قد أثار جدلا كبيرا وشكوكا كثيرة. إذ يبدو أنّ الغرب ما يزال غير قادر على تبنّي الخيار الديمقراطي في المنطقة، لما قد يفرزه من وضعية جديدة غير موالية للمصالح الغربية. أي أنه لم يستطع حتى الآن أن يتعامل بشكل متناسق ودون تناقض واضح بالنسبة لمعادلة الاستقرار في مقابل التغيير، أو الأمن والمصالح الاستراتيجية مقابل الالتزام بالقيم الديمقراطية.

وبشكل عام فإنّ الملاحظ لحالة الديمقراطية في بلادنا العربية، لابد أن يتوصل إلى استنتاجين أساسيين: أولهما، أنّ المنطقة العربية مازالت من أقل مناطق العالم تأثرا بالتطور الديمقراطي الذي يشهده العالم، والذي يتضمن انتقال نظم الحكم نحو أشكال أكثر تعددية وتنافسية واحتراما لمنظومة حقوق الإنسان. وثانيهما، أنه في أغلب البلاد العربية توجد تجاذبات عديدة حول منهج وأسلوب تعزيز التطور الديمقراطي وغايته. ضرورة تطوير نسق عربي ديمقراطي ليس من قبيل الترف الفكري الدعوة إلى ضرورة تطوير نسق عربي ديمقراطي مؤسس على مشروعية التعددية وحق الاختلاف، مما يتطلب:

(1) – وفاقا بين السلطات القائمة في أقطارنا العربية وبنى المجتمع المدني لصياغة حل انتقالي تدريجي نحو الديمقراطية، ويبدو واضحا أنّ نجاح هذا المسار مرهون بمدى استعداد السلطات العربية لترشيد بنائها على أسس عقلانية وديمقراطية.[1]

(2) – استحضار الخريطة الاجتماعية العربية للتعرف على مدى قدرة المجتمعات العربية على استيعاب القيم الديمقراطية وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني.

[1] – عبد الله التركماني، مرجع سابق.

(3) – إنّ الديمقراطية عملية مستمرة، تتضمن معاني التعلم والتدريب والتراكم، ولذلك فإنّ أفضل طريق لتدعيم الديمقراطية هو ممارسة المزيد من الديمقراطية. كما أنها ليست عملية قائمة بذاتها، بل لها متطلباتها وشروطها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية. ولذلك فإنّ العبرة ليست بتحقيق التحوّل الديمقراطي فحسب، ولكن توفير ضمانات استمراره وعدم التراجع عنه. وبغض النظر عن المعاني المتعددة لمفهوم الديمقراطية، فإنّ المفهوم يدور بصفة أساسية حول ثلاثة أبعاد رئيسية: توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان، واحترام مبدأ تداول السلطة طبقا للإرادة الشعبية، والقبول بالتعدد السياسي والفكري.

ومن أجل صياغة مثل هذا الإطار لابد من إدراك المخاطر التي عرفتها العديد من الأقطار العربية، حيث أنها كانت أداة قمع وتهميش للتعددية الفكرية والسياسية، مما جعل إدراكنا مقتصرا على الإدانة للمؤامرات الخارجية، بدل البحث عن مصادر الخلل في بنياتنا الداخلية.

إنّ خصوصية أمتنا لا تنفي حاجتها إلى الديمقراطية أو استعدادها لقبولها، وإنما تعني أنّ ظروف تطويرها عندنا تختلف عن ظروف تطورها عند غيرنا. إذ أنّ تطبيق الديمقراطية في عالمنا العربي، المثقل بالمشكلات الداخلية وترهقه التحديات الخارجية، ولا يتفق ساسته، في الحكم والمعارضة، على أولويات المشكلات التي يعانيها، ولا تلتقي أهدافهم أو تتكاتف جهودهم لمواجهة كل هذه المصاعب للتطور في الاتجاه الصحيح. إنّ تطبيق الديمقراطية، في مثل هذه الحالة، يتطلب تطوير نسق ديمقراطي أكثر اتساقا وتوافقا مع تفكير شعوبنا وعبقريتها، أي ما يمكن أن نطلق عليه: الطريق العربي إلى الديمقراطية، المؤسس على مشروعية التعددية ومبدأ الحق في الاختلاف.[1] وفي أوائل القرن الواحد والعشرين شهدت العديد من الدول ما عُرف بالموجة الرابعة للديمقراطية، والتي سماها البعض بالثورات الملونة أو الثورات الانتخابية، وقد ضمت هذه الموجة عدد من دول أوروبا الشرقية، وهي سلوفاكيا، وكرواتيا، وصربيا، وجورجيا، وأوكرانيا.[2] ويشهد العالم في الوقت الراهن العديد من الثورات في المنطقة العربية التي جاءت

[1]– عبد الله التركماني، مرجع سابق.

[2]– محمد الشيوخ، ثورات الربيع العربي والتحول الديمقراطي، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، 05.04.2013، **الرابط**: http://www.alnoor.se/article.asp?id=195717#sthash.9fAmcZ85.dpuf، 26.12.2016.

بشكل أساسي تطالب بالديمقراطية والقضاء على النظم التسلطية، وهو ما أطلقت عليه العديد من الكتابات الغربية بربيع الديمقراطية العربي أو الموجة الخامسة للتحول الديمقراطي.

بدأت موجة التحول الديمقراطي ولم يكن عدد الدول الديمقراطية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حوالي 76 دولة وبحلول عام 2002 أضحى عدد تلك الدول حوالي 118 دولة بحيث أضحت الديمقراطية النمط السائد في غالبية دول العالم باستثناء الدول العربية.

في الدول العربية، صمدت السلطوية واحتكار السلطة السياسية بالمنطقة العربية في مواجهة المد الديمقراطي الذي اجتاح النظام العالمي منذ عام 1974 والذي تعزز بانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وهو ما آثار تساؤلات عديدة حول أسباب افتقاد الزخم السياسي الداعم لعملية التحول الديمقراطي في الدول العربية المتلاصقة جغرافيًا دون غيرها من المناطق الجغرافية في العالم، ولماذا لا توجد ديمقراطية راسخة في العالم العربي على امتداد مساحته الجغرافية؟

وفي محاولة تفسير تلك الظاهرة تبنى عدد من الباحثين الربط بين الثقافة السياسية وغياب الديمقراطية في العالم العربي لأن الدول العربية تتشارك في عديد من الخصائص مثل اللغة والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد والدين فيما عدا لبنان التي تتسم بتعددية إثنية وعرقية ودينية معقدة ومن ثم يتم استخلاص افتراض مفاده أن نمط الحياة والقيم السائدة في الدول العربية لا تتوافق مع الممارسة الديمقراطية ولا يتوافر لها تراث من الممارسة الديمقراطية في ذاكرتها الجمعية يمكن البناء عليه وتطويره.

وفي اتجاه آخر من الأدبيات المتخصصة في النظم السياسية لتفسير السلطوية العربية من منظور اقتصادي معتمدين على فرضية سيمور ليبست حول العلاقة الطردية بين التنمية الاقتصادية والتحديث من جانب والتحول الديمقراطي من جانب آخر.[1]

---

[1]– محمد عبد الله يونس، هل تصلح الديمقراطية للدول العربية؟، 2010/01/24، من الموقع: www.middle-east-online.com، تاريخ الإطلاع: 2017/03/20.

وفي هذا الإطار تأتي الدراسة التي أعدها لاري دياموند مدير مركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون في جامعة استانفورد ونشرتها "دورية الديمقراطية "في يناير 2010 تحت عنوان لماذا لا توجد ديمقراطيات عربية؟"، حيث تتضمن الدراسة تحليلاً للاتجاهات السائدة في تفسير عدم وجود دول ديمقراطية عربية معللاً أسباب عدم قابلية تلك التفسيرات للتعميم وافتقادها للدقة ويتبنى تفسيرًا جديدًا لغياب الديمقراطية في العالم العربي يقوم علي الدمج بين عوامل اقتصادية وسياسية وجيواستراتيجية.

لا يمكن الجزم بأن الثقافة السياسية المحددة الأساسي لتعثر عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي فالقيم النابعة من المعتقدات الإسلامية لم تمنع عددًا من الدول التي يعتنق غالبية سكانها الدين الإسلامي من تحقيق ديمقراطية سياسية مستقرة خاصة ألبانيا وماليزيا وتركيا والسنغال. حيث يصنف مركز فريدم هاوس حوالي 8 دول إسلامية غير عربية باعتبارها دولاً ديمقراطية، بما يعني أن المعتقدات الدينية لا تعد محددًا لمسار التحول الديمقراطي. بيد أن المعضلة تكمن من وجهة نظر داياموند في الانقسامات والشكوك المتبادلة بين التيارات السياسية العلمانية من جانب والتيارات الإسلامية المعتدلة والراديكالية من جانب آخر، وتأكيد حوالي 56% ممن تم استطلاع آراؤهم في عدد من الدول العربية علي ضرورة التوافق بين الممارسة الديمقراطية والشريعة الإسلامية وهو ما يجعل موضوعات مثل حقوق الأقليات السياسية والدور السياسي والمجتمعي للمرأة موضع جدل ونقاش عام في مختلف المجتمعات العربية.[1] إن حركة الوحدة العربية لها جذور في الفكر غير العربي بل تدين بالكثير للدولية الاشتراكية الأوروبية.[2] وعلى مستوى آخر لا يمكن اعتبار غياب التنمية الاقتصادية العامل المحوري في افتقاد الديمقراطية في الدول العربية، فوفقًا لهذا المعيار فإن عددًا من الدول العربية ضمن قائمة الدول الأعلى في متوسط دخل الفرد، وبمعايير وإحصاءات عام 2007 فإن الكويت تتساوى في الثراء الاقتصادي مع النرويج والبحرين تتساوي مع فرنسا، والمملكة العربية السعودية مع كوريا، في حين تأتي مصر والأردن والمغرب وسوريا في قائمة الدول المتوسطة

[1]- محمد عبد الله يونس، مرجع سابق.

[2]- جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي.. كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة عبد الحكيم طه شيماء، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.

من حيث متوسط دخل الفرد وتصنف من ثم مع دول ديمقراطية من قبيل الهند وإندونيسيا، وإذا اعتبرنا متوسط دخل الفرد مؤشراً غير دقيق على التنمية الاقتصادية واعتمدنا على التنمية البشرية التي تدمج بين مؤشرات اقتصادية مثل متوسط دخل الفرد وأخرى اجتماعية مثل مستوى التعليم والرعاية الصحية فإن الدول العربية لا تزال ضمن قائمة من الدول الديمقراطية حيث تتساوى غالبية دول مجلس التعاون الخليجي في مستوى التنمية البشرية مع المجر والبرتغال وبلغاريا وتتساوى مستويات التنمية البشرية في مصر والمغرب مع إندونيسيا وجنوب إفريقيا، بما ينفي مقولة إن التنمية الاقتصادية والتحديث هي المحدد الرئيس لمسار عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.[1] من أبرز إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي غموض الديمقراطية كقيمة عليا في منظومة القيم التي يبحثها الفكر السياسي العربي كما أن الثقافة العربية لم تفلح في تحويل فكر السلطة من فكرة أحادية المضمون إلى فكرة ثنائية الأطراف، وبالتالي فان المكون الثقافي العربي ينزع إلى السلطوية ورفض النقد وعدم قبول الحوار، ومن ضمن هذه المعوقات أيضا أزمة الشرعية في الوطن العربي، وعامل السيطرة الاستعمارية.[2] فإن غياب الكائن السياسي الطبيعي في المجتمع السياسي العربي ليس ناجما عن نقص أو قصور أبدي وحتمي في الطبيعة العربية، ولكنها ظروف وجذور مجتمعية وتاريخية معينة مر بها العرب لقرون طويلة أوجدت لديهم هذه "الإعاقة" السياسية. فقد استنتج ابن خلدون أن "طباع العرب" قد: "بعدت عن سياسة الملك" ـ أي سياسة الدولة ـ نظرا لغياب وجود الدولة المستمرة والمستقرة، الدائمة والثابتة في تاريخهم ".[3]

ثانيا: التحول الديمقراطي في المنطقة – تونس الإستثناء.

لقد شكل نجاح تجربة التحول الديموقراطي في تونس استثناء حقيقياً عن تجارب البلدان العربية الأخرى التي مرت بمرحلة ما يسمى «الثورات العربية» أو «الربيع العربي»، وفي الحقيقة لا يشكل هذا النجاح تحدياً نظرياً لعلماء السياسة فحسب، بل إن تفسيره ربما يذهب إلى أبعد من ذلك في ما يتعلق بتأكيد الفشل في تفسير نظريات التحول الديمقراطي في المنطقة

[1]– محمد عبد الله يونس، مرجع سابق.

[2]– محمود جميل الجندي، الربيع العربي وإشكالية التحول الديمقراطي، (دراسة تحليلية للاستثنائية العربية في مسالة الديمقراطية)، دس، .

[3]– سمير الحمادي، قبل الثورات وبعدها: أزمة الديمقراطية العربية، معهد العربية للدراسات، 2013/11/13. الاطلاع:26.12.2016.

العربية، لأنه حقيقة تبدو التجربة التونسية مغرية للباحثين في أصول ونجاح التجربة الديموقراطية بأسسها الاجتماعية والسياسية.[1]

إن تونس تعد 'التجربة الوحيدة التي علقت عليها آمال كبيرة للتغيير من أجل الديمقراطية في العالم العربي، كما أنها الوحيدة التي حققت انتقالاً ديمقراطياً، وتسير على خطى ثابتة، رغم ما تواجهه من مشاكل اقتصادية واجتماعية تعوق تقدمها.' وا إن 'اتفاق الطبقة السياسية في البلاد على سير هذه التجربة في الطريق الصحيح'، وأن 'النخب السياسية والشعب التونسي على قناعة بأنها تخطو على خطى ثابتة للأمام'. إنما أرى أن 'الصعوبات التي تواجهها في ظل الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب، والمشاكل التي تحيط بها، في مقدمتها الوضع المتردي في ليبيا، جعلت تخطي تونس لذلك، بمثابة النجاح في مهمة مستحيلة، وهذا راجع إلى حكمة طبقة السياسية، ووعي الشعب التونسي'.[2]

إن اللحظة التي عرفت فيها تونس استقلالها في 3 يونيو 1956، عرفت فيها كذلك تشكل النواة الأولى لمعارضة هذه الدولة والثورة ضدها، إن الدولة التي قادها بورقيبة إنما هي دولة الجماعة التي تخدم مصالح الإستعمار الفرنسي والغرب عامة، ولا تمثل إرادة الشعب التونسي ولا تدافع عن قضيته ومصالحه.[3]

إنّ الحالة التونسية تمثّل حالة مخبرية لفهم تطوّرات الأحداث في الوطن العربي، وفهم أسباب قيام الثورات في الوطن العربي رغم صعوبة التأريخ لأحداث مرّ عليها وقت قصير، إن التحليل والفهم النّخبوي والأكاديمي الملقى على عاتق التونسيين في هذه المرحلة، يمكن أن يتمحور حول ضرورة استيعاب التحول الكبير في المنطقة، حيث ساد في بداية الثورة التونسية، اعتقادٌ مغلوط بأنّ ما جرى خصوصية تونسية وليس عربية مردّها نزعة تربط تونس بأوروبا

1– رضوان زادة، لماذا نجحت تونس وفشل غيرها في التحول الديمقراطي، 2017/01/19/، 12:00، من الموقع: **http://www.alhayat.com**، تاريخ الإطلاع: 2017/01/23.

2– عزمي بشارة، قطر لا تخشى الديمقراطية، من الموقع: **http://www.essada.info/**، 04/09/2017، 19:48، تاريخ الإطلاع: 2017/03/25.

3– توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة : الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية، تونس : مسكيلياني للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 49 – 50 .

وبتطور المجتمع المدني في ذلك البلد. لكن ما جرى في تونس متّصل موضوعيا بالوطن العربي عموما، وأن هناك نهاية مرحلة في المنطقة كانت قد تمّت وبدأنا مرحلة جديدة من دون استيضاح عناصرها، ولم يكن هناك تنبّؤ علمي واضح بما سيحدث بعد انسداد الأفق الذي ميز النظم السياسية العربية.[1]

بعد مضي أكثر من خمسين عاما على إعلان الجمهورية التونسية، الفترة التي تعاقب فيها على الحكم رئيسان فقط، ورغم قيام الدولة بإجراء العديد من التغييرات والتعديلات في الدستور والقوانين، يمكننا القول وبكل ثقة أن ما حدث في هذه الفترة الطويلة كان مجرد إجراءات شكلية لم تحدث آثارا عميقة في إصلاح المشهد السياسي التونسي، بل على العكس ساهمت في تكريس السلطة وحصرها في يد مجموعة محدودة من المنتفعين تحت قيادة الرئيس التونسي بن علي .. ولا يختلف الدستور التونسي عن غيره في كثير من الدول العربية؛ وذلك من حيث السماح بوجود أحزاب سياسية؛ فنجد في تونس عدة أحزاب للإيحاء بوجود تعددية حقيقية، أو بكون تلك الأحزاب لها مشاركة حقيقية في الحكم وتدبير شأن الدولة؛ ومن أمثلة هذه الأحزاب: التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي (حزب الرئيس بن علي) وحركة الديمقراطيين الإشتراكيين، والإتحاد الديمقراطي الوحدوي، وحزب الوحدة الشعبية، وحركة التجديد، والحزب الاجتماعي التحرري، وحزب الخضر، والتجمع الديمقراطي التقدمي، والتكتل الديمقراطي ..[2]، وهذا الإيحاء بالتعددية السياسية بخلاف الواقع تماما.

فالخارطة السياسية التونسية تعرف سيطرة حزب واحد فقط هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، الذي يرأسه بن علي، ويعكس ذلك حجم تمثيل تلك الأحزاب في البرلمان الذي يسيطر فيه الحزب الحاكم على الأغلبية المطلقة لعدة دورات متتالية، منذ تولي بن علي للسلطة في تونس .. قد أتاح له القيام بتعديلات دستورية في عام 2002م؛[3] ألغت النص الذي

---

[1]– عزمي بشارة، "العربي والتونسي في الثورة التونسية"، مداخلة، مؤتمر علمي بعنوان: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 19–21 أفريل 2011.

[2]– سحر ناصر، الأحزاب التونسية . تعددية مختزلة بنظام "الحزب الواحد، إسلام أون لاين، 2011/01/18، الاطلاع: 2016/12/27.

[3]– كمال القصير، الحياة السياسية في تونس.. قراءة أولية، مركز الجزيرة للدراسات، 15/ 01/ 2009.تاريخ الاطلاع :2016/11/22.

يحصر الترشح لرئاسة الجمهورية على ثلاث ولايات رئاسية فقط، ورفعت سن الترشيح لمنصب الرئاسة إلى 75 سنة، عوضا عن 70سنة سابقا، وهو ما مكن الرئيس بن علي من الترشح لولاية رابعة عام 2004م!! . وبطبيعة الحال أفرزت الإنتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في 2004م فوزا ساحقا لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي حصل على غالبية مقاعد البرلمان بواقع 152 مقعدا من أصل 189 مقعدا، والباقي جرى تقسيمه بين الأحزاب بنسب متفاوتة ..وانتهت باستحواذ الرئيس بن علي المنتهية ولايته آنذاك على نسبة 48,94% ليبدأ ولايته الرابعة في الرئاسة التونسية ![1] استمر بن علي في السير على نهجه القديم نفسه؛ وهو إحكام السلطة في يده، تكميم الأفواه، إبعاد أي صوت معارض وخاصة الإسلامي.. إذ ما يدعوه إلى مراجعة نفسه وإصلاح دولته ؟!

وبات المشهد التونسي أكثر غموضا ؛تارة لأن الوضع السياسي بات محتقنا بسبب الإقصاء الحكومي لأي قوة معارضة، وتارة لأن التيار والشعور الديني الإسلامي ومظاهره (خصوصا الحجاب) في تزايد رغم إقصاء التيارات الإسلامية والإبقاء على قادتها في السجون؛ مما يشكل تحديا للسلطات؛ لأن الإسلامي هنا ليس حزبيا بقدر ما هو شعبي وعفوي يصعب التصدي له رغم السياسات العقابية المستمرة ضد المتدينين.[2] بيد أن الموقف الرسمي ظل كما هو في حربه ضد المظاهر الإسلامية، خصوصا الحجاب، والسلطات لاتزال مصرة على اجتثاث الحجاب من الجامعات والمعاهد، والمؤسسات الرسمية والخاصة، وكذلك من الشارع وحتى داخل المنازل، ولا تتوانى عن اقتحام المنازل لهذا الغرض، وسجن طالبات جامعيات يلبسن الحجاب !! وذلك في الوقت الذي امتدت فيه سجن الدكتور صادق شورو- الرئيس السابق لحركة النهضة- لما يقارب العقدين- حتى صار يعرف بمانديلا تونس- وهي فترة حكم «التغيير» نفسه الذي جاء بالرئيس بن علي إلى السلطة، إذا حذفنا منها السنتين الأوليين؛ حيث كانت أولويته في تلك الفترة هي تثبيت دعائم الحكم الجديد، والبحث عن الشرعية بعد الانقلاب على الرئيس الحبيب بورقيبة .. وقد تجاهل بن علي النداءات التي وجهتها إليه العديد من الجهات بالإفراج عن شورو؛ مثل النداء الذي أصدرته مجموعة من علماء الإسلام الكبار

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- محمد جمال عرفة، تونس بعد 27 سنة "نهضة" و21سنة "بن علي" إسلام أون لاين، 2008/06/28.

على رأسهم رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، وعضو مجلس الأمناء للإتحاد الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، وعضو مجلس الأمناء للإتحاد الشيخ مولوي.[1] كما نتج عن هذا الغياب الطويل لحركة النهضة عن الساحة التونسية ظهور قوى إسلامية متفرقة ومتشتتة لا تخضع لأي قيادة، أو حركات منظمة، بعكس الحال عندما كانت النهضة موجودة، ولم يعد يجدي مع ذلك مجرد البيانات والتصريحات، وإنما بذل جهد أكبر لطرح حلول حقيقية لمشكلات البلاد.[2] لم يلتفت بن علي إلى أي من هذه النداءات والنصائح، وسار على نهجه نفسه؛ مطمئنا على استقرار نظامه في ظل حماية جيشه القوي، وأجهزة أمنه المسيطرة على كامل قوى المجتمع التونسي ومؤسسته، إضافة إلى سيطرته على الإعلام والصحافة، وتكثيف الرقابة على مواقع الإنترنت ... أما بالنسبة للطرف الباقي في معادلة السلطة وهو الشعب التونسي، فقد اطمأن بن علي بعدما استشعر نجاحه في ترويضه، وظنه أصبح يعيش خارج التاريخ في غيبة أو غيبوبة أصابت الكثير بترهل وسكون، فتأقلم الكثير منهم مع وضعه وإن كان على بركان يحترق، ورضي بالإستبداد والجور خوفا من الأمن أو السجن أو التهجير والنفي خارج وطنه، فضلا عن نجاحه في محو أي بديل يرتجى، [3].. ظل الوضع هكذا «مستقرا» من وجهة نظر بن علي ونظامه، بل وأغلب المحللين والمراقبين، واستبعد الجميع أي فرصة متاحة لإحداث تغيير حقيقي في تونس على المدى القريب .. لم يعكر صفو هذا « الإستقرار» إلا بعض الإحتجاجات التي ظهرت في بداية عام 2008م، وانطلقت من مدينة الرديف التابعة لولاية قفصة بالجنوب الغربي لتونس، وكانت احتجاجات اجتماعية سرعان ما امتدت إلى بعض المدن المجاورة.[4] وقد بدأ التحرك في شكل احتجاج على نتائج اختبار للحصول على وظائف لتصبح احتجاجا على الفساد وانعدام فرص الشغل، ونقص المشاريع التنموية بالجهة الغنية بالفوسفات، وتواصلت هذه الاحتجاجات عدة أشهر تم خلالها تنظيم مظاهرات واعتصامات وإضرابات وسقط خلالها قتيلان وعدد غير محدد من

---

[1]– علي بن عرفة : " مانديلا تونس "، شاهد على عهد التغيير، الجزيرة نت، 2010/01/07.

[2]– كمال القصير، مرجع سابق.

[3]خالد الطراولي، الإسلاميون والإنتخابات التونسية : أم نقاطع ؟، الجزيرة نت، 14/ 09/ 2009.

[4]– الجزيرة نت، 18 /06 /2008.

المصابين إضافة إلى عشرات المعتقلين.[1] كما حاولت السلطة التونسية – بعدما قمعت الاحتجاجات– تطويق الأزمة عن طريق ممثليها في هذه المناطق، ولكن لم يكن في استطاعتهم تقديم أي شيء ملموس باستثناء الوعود!![2] لقد كانت هذه المواجهات في جنوب تونس كافية للفت انتباه بن علي لما يعانيه التونسيون من تردي الأوضاع الاجتماعية، وغلاء المعيشة وزيادة البطالة؛ إذ إن خروج مظاهرات من هذه المنطقة الجنوبية – منطقة المناجم – تقذف قوات الأمن بالحجرة والزجاجات الحارقة، وفي بلد يحكم فيه الأمن قبضته على السلطة، أمر ذو دلالات واضحة على أن الإحتقان بلغ أوجه، وأن البطش البوليسي لم يعد قادرا على حبس الغضب المتصاعد في قمقم.[3] لكن على العكس تمسكت سلطة بن علي بسياساتها نفسها، وكررت الجمل الرتيبة نفسها التي كرهها الناس، وأصرت على أن الإقتصاد التونسي بخير، ووصفت ما قام به بن علي في فترة حكمه بـ« المعجزة الاقتصادية ».[4]

ففي الوقت الذي تشير فيه الأرقام الرسمية إلى أن نسبة البطالة ارتفعت في عام 2009 م إلى 7,14 % مقابل 10,14 % في 2007 م،[5] وتؤكد المعارضة التونسية أن الأرقام الحقيقية للبطالة والفقر أكبر مما هو معلن؛ فقد أشارت دراسة مولها البنك الدولي عن بطالة حاملي الشهادات العليا التونسيين إلى أنها ارتفعت إلى أكثر من 70 % في صفوف الفنيين المهرة، وأكثر من 31 % بين المهندسين الزراعيين، وتتركز غالبية العاطلين في محافظات الوسط والجنوب والشمال الغربي. كما تؤكد وثائق حول الإنفاق والإستهلاك ومستوى عيش الأسرلسنة2005 م أن نسبة الفقر مرتفعة جدا بمنطقة الوسط الغربي، حيث بلغت 8,12%، وهو ما يفوق ثلاثة أضعاف النسبة الوطنية التي تبلغ 8,3 %.[6] وعلى صعيد الديون فقد وصف تقرير البنك الدولي لعام 2007 م المديونية التونسية تقدر بنحو 18 مليار دولار أمريكي، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة المديونية التونسية بلغت 68 % من الناتج

1– الجزيرة نت، مرجع سابق.

2– الجزيرة نت، نفس المرجع.

3– محمد جمال عرفة، مرجع سابق.

4– الجزيرة نت، 2008/06/18، مرجع سابق .

5– تقرير إحصاءات العمل الصادر عن منظمة العمل العربية، **www.alolabor.org** . تاريخ الاطلاع: 12/17 /2016.

6– السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى الثورة 2011م، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2011 ص 84.

القومي الخام سنة 2005م هذا رغم حرص السلطة في تونس على التلاعب في البيانات التي تعطيها للمؤسسات الدولية بهدف تحسين صورتها الاقتصادية!! [1] نضيف إلى ذلك ما كشفته الوثائق السرية الأمريكية، التي تم تسريبها ونشرها مؤخرا على موقع ويكليكس عن تونس، وما تضمنته من تقارير، عن تفشي مظاهر الفساد والمحسوبية والرشوة في الأوساط المقربة من نظام بن علي ودوائره؛ حيث شبهت الوسط المحيط بالرئيس بأنه أقرب إلى « المافيا » [2]. ومن أبلغ الأدلة على إصرار الرئيس التونسي على المضي في سياسته ونهجه الذي ارتضاه لنفسه في الحكم، تكراره للسيناريو نفسه لانتخابات عام 2004، الذي أخذ به السلطة في تونس لمدة خمس سنوات كاملة في انتخابات عام 2009 م، الذي «فاز» فيها بنسبة 89، 6% ليتسلم السلطة مرة أخرى «خامسة»، ويحصد حزبه الحاكم 161 مقعدا في البرلمان التونسي !!بدأ الرئيس بن علي فترة رئاسته الخامسة لتتأكد لديه مشاعر الأمان والاطمئنان على سلامة نهجه في إدارة الدولة التونسية، وتزداد ثقته بقوة قبضته الحديدية على زمام السلطة .. ولكنه غفل عن السنة الكونية التي تقضي باستحالة دوام الحال ... [3]

[1]– ممدوح الولي : المعجزة الإقتصادية التونسية . . بين الحقيقة والوهم، موقع أون إسلام، **www.onislam.net** ، 2011/01/17. تاريخ الاطلاع: 12/17 /2016.

[2]– السرجاني راغب، مرجع سابق، ص 85.

[3]– السرجاني راغب، مرجع سابق، ص 85.

الخلاصة:

أولا: أن الثورة تعني الإطاحة بنظام حكم بلغ به السوء حدا لا تفيد معه المعالجات السطحية والجزئية، حسب مقولة المرزوقي: " لم يعد يصلح ولا يصلح"، أملا بطبيعة الحال في إقامة نظام بديل يضمن للناس حقهم في العيش الحر الكريم.إنه وباختصار حراك عنيف يقوم على ثنائية " الهدم والبناء"، وهو ما حدث في تونس؛ أما الإنتفاضة تعني ردة الفعل الغاضبة والعنيفة أحيانا على وضع لم يعد بالإمكان التعايش معه، أو يوقع الضرر بمصالح الفئة المستهدفة، وتكون ردة الفعل محدودة الزمن، تتوقف بمجرد الإستجابة لمطالب المنتفضين، كما أن الإنتفاضة ليست معنية بطرح بديل شامل لأنها لا تستهدف إلغاء القائم الراهن بالجملة وإحلال طرح نقيض محله.[1]

ثانيا: أن ما حدث في تونس أشبه بالإستقلال، إن دولة الإستقلال هي دولة البرجوازية التونسية الكبيرة العميلة للإمبريالية، ضمن منظور يرى أن النمط الإنتاجي السائد في تونس(البنية التحتية المحددة) هو نمط الرأسمالية التابعة للإستعمار، في حين يرى اليسار الراديكالي إن تونس هي دولة الإقطاع، ضمن رؤية تسمي النمط الإنتاجي السائد في الوطن العربي، ومنه تونس، بـ « الشبه الإقطاعي الشبه المستعمر».[2]

مما يؤكد تفرد تونس بالتحول الديمقراطي، هو وحدة المطالب وبنية الإحتجاجات المتواصلة، ودون تدخل أجنبي، أو تيار أيديولجي، فكانت حقا نموذجا للدول العربية في المحافظة على مبادئ الثورة وهي الحرية وبناء نظام ديمقراطي لكل أطياف المجتمع التونسي في فضاء سياسي تسوده الديمقراطية بتقبل الآخر، والتداول على السلطة.

---

[1]– محمد المختار القلالي، الطاهر بن يوسف، القوى المضادة للثورة في تونس، الباجي قائد السبسي نموذجا، مطبعة فن الطباعة، ط1، تونس: 2012.ص ص 13 14.

[2]– سهيل الحبيب، الثورة على دولة الإستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الأيديولوجي التونسي المعاصر- جذور أزمة الدولة في المسار الإنتقالي الجاري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات عمران، العدد6: قطر 2013. ص12.

الفصل الثاني

حركة النهضة والسياسة قبل الثورة

لقد مرت حركة النهضة التونسية بأربع محطات سياسية فرضتها البيئة التونسية بداية من نشأة حركة النهضة التونسية، ثم الجماعة الإسلامية التونسية 1971– 1981، إلى العمل العلني بعد فسح المجال لإنشاء أحزاب سياسية وهذا في المؤتمر الثاني للحركة، والذي أقر التسمية الجديدة وهي "حركة الإتجاه الإسلامي التونسية" 1981– 1989 تقرر عن هذا المؤتمر تحديد المنهج الفكري للحركة وتثبيت مؤسساتها الهيكلية والتنظيمية ومبدأ الإبتعاد عن العنف، إلى جانب الإنفتاح على المعارضة وجميع شرائح المجتمع وأخيرا طلب التأشيرة القانونية، وأخيرا حركة النهضة التونسية انطلاقا من 1989.بدأت مرحلة الإضطهاد من قبل النظام لقيادات الحركة بين السجن والتعذيب حتى القيل، إلى 1991رجوع راشد الغنوشي من المنفى في لندن، إلى اعتماد الحركة كحزب سياسي في 1مارس 2011م.

يرتبط ظهور حركة النهضة بجامع الزيتونة أواخر الستينات، مع شخصيات إسلامية منها الشيخ "عبد القادر سلامة" و"محمد صالح النيفر" والشيخ "بن ميلاد"، ومن بين من درسوا بجمع الزيتونة في تلك هذه الفترة "عبد الفتاح مورو، أحد مؤسسي الحركة الإسلامية، تعرف على راشد الغنوشي بداية السبعينيات، وفي 1971 انضما إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم، ومن جامع سيدي يوسف في العاصمة التونسية بدأت الفكرة الإسلامية تخرج من دائرة المسجد إلى الجامعة، حيث عملا على إقناع أكبر عدد ممكن من النخب المثقفة في المساجد والمعاهد التعليمية بأن الإسلام هو البديل الحضاري الحي، وشرع راشد الغنوشي في كتابة مقالات في جريدة الصباح اليومية، وفي مجلة جوهر الإسلام لصاحبها الشيخ المستاوي، ومع بروز مجلة المعرفة التي كانت المنبر الفعلي للحركة الإسلامية، استطاع نقل أفكاره إلى أكبر شريحة من المثقفين، كان معجبا بفكر مالك بن نبي ومحمد الغزالي، حيث ركز في كتاباته على مواجهة الفكر اليساري والعلماني وموضوع المرأة في الإسلام، وقتها تأسست مجلة المجتمع حيث بدأ معها الخطاب الإسلامي.[1]

[1]– يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، ناشري (نشر الكترونيا)، 2003.

المبحث الأول: الخطاب السياسي الإسلامي لحركة النهضة.

كان رصد السلطة التونسية لنشاط الحركة الإسلامية خصوصا بعد أن أصبحت الحركة الإسلامية بارزة في الجامعات والثانويات والمعاهد التعليمية والمساجد مما تأكد للسلطة من خلاله وجود تنظيم إسلامي مهيكل، له مؤسسات قيادية مركزية وجهوية، وأيقنت الحركة أنه لا أحد من الأطراف المتصارعة يمثلها سياسيا، أو يعبر عن أهدافها الدعوية والإصلاحية الشاملة وأن عليها أن تأخذ مصيرها بيدها، وتنتزع المبادرة من الأطراف العلمانية، بأن تصبح طرفا في المعادلة.[1] وفي سنة1979 انعقد اجتماع سري بضاحية "موبة" في تونس قرر إثرها راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو تأسيس تنظيم إسلامي اطلقوا عليه اسم "الجماعة الإسلامية".[2]

اعتمد منهج الحركة في السنوات الأولى على خطاب ثقابي في مضمونه، بيداغوجي في أدائه، استطاع بنجاح أن ينفذ إلى فئات عمرية مختلفة، من دون أن يهمل العنصر النسائي.[3] وما حقق لهذا المنهج المصداقية والتأثير، أن العناصر كافة التي برزت وتولت تدريجيا قيادة الحركة، ثم الشروع في تنظيمها، ابتداء من سنة 1975م، التقت في جملة خاصيات تمكنها من التأثير، كانت تلتقي في مواصفات، نذكر منها:

1- تقارب في المعدل العمري، من 22 إلى 32 سنة.

2- الحصول على مستوى تعليمي، يتراوح بين البكالوريا والجامعية.

3- انتماء اجتماعي إلى طبقة وسطى، مدينية أو قريبة عهد بالمدينة.[4]

---

[1]- العجمي الوريمي(وآخرون)، "الإسلاميون والسلطة في تونس"-"من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين:الإسلام في تونس، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ص ص 153، 154.

[2]- يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، ناشري (نشر الكترونيا)، 2003.

[3]- أحمد النيفر "شهادة عن سنوات التأسيس" في كتاب: تأليف مجموعة من الباحثين، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011، ص 99 .

[4]- نفس المرجع. ص 102.

ويمكننا أن نتطرق بالتدريج إلى المراحل التي مر بها خطاب حركة النهضة التونسية تبعا للحقب الزمنية التالية:

أولا: فـتـرة التـوافق والتراجع (1981 – 1987).

يتضح من خلال المواضيع التي اهتمت بها بيانات الحركة، أن خطاب هذه الأخيرة كان في مجمله عبارة عن ردود تجاه مبادرة السلطة، واستجابة لشروطها الخاصة بفتح باب التعددية السياسية، ففي مقابل شرط نبذ العنف، جاء الخطاب مخصصا حيزا مهما لهذه النقطة، وكان أبرزها ما جاء في هذا الاتجاه، هو ما نص عليه البيان التأسيسي للحركة، من أن هذه الأخيرة[1]؛ "رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة"[2]؛ وانسجاما مع شرط عدم التعصب الديني، جاءت بيانات الحركة مركزة على الطبيعة الحزبية للتنظيم، ومن أهم التأكيدات على ذلك ما جاء في البيان التأسيسي من أن " حركة الاتجاه الإسلامي " لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام في تونس ولا تطمع يوما في أن ينسب هذا اللقب إليها. فهي مع إقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين، ترى من حقها تبني تصور للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها الظرفية"، ومن مظاهر اهتمام الخطاب، التأكيد على الطبيعة السياسية وليس الدينية للحركة، وأن المهام المحددة في البيان التأسيسي ومسائل تنفيذ هذه المهام، تم التعبير عنها في صيغ تجعل الحركة مجرد مساهم في عملية النهوض بالمكونات الحضارية للأمة التونسية، التي تتطلب في نظر الحركة القيام بما يلي :

أ- بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية بأفريقيا ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب والضلال.

---

[1]- عبد الحكيم أبو اللوز (وآخرون)، " الخطاب السياسي الإسلامي في تونس بين عامي (1981 – 1991) " – "من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس "، دبي : مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ص 99.

[2]- البيان التأسيسي لحركة النهضة، جزء الوسائل منه، يمكن الرجوع للبيان التأسيسي لحركة النهضة التونسية.

ب- تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة وتنقيته من رواسب عصور الإنحطاط وآثار التغريب.

ج- أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيدا عن كل وصاية داخلية أو هيمنة خارجية.

د- إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعا عادلا على ضوء المبدأ الإسلامي" الرجل وبلاؤه، الرجل وحاجته"، أي (من حق كل فرد أن يتمتع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة وأن يحصل على حاجته في كل الأحوال).

هـ- المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغاربي والعربي والعالمي حتى يتم إنقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردت فيه من ضياع نفسي وحيف اجتماعي وتسلط دولي.[1]

فالملاحظ من خلال هذه الصيغ التي تحدد فيها الحركة دورها في إنجاز هذه المهام (دعم، تنشيط، مساهمة...) أنها حريصة على أن تقدم نفسها كطرف مشارك في تحقيقها، خصوصا أن العديد منها كان يتصل بمسائل دينية، يمكن تكييفها في إطار المسائل التي اشترط النظام عدم التعصب المذهبي والديني بصددها، وعلى الرغم من تأكيد الحركة على طبيعتها الحزبية، وعدم احتكار الإسلام، فإن النقاش السياسي يبين أن الإسلاميين قد أدخلوا فعلا البعد الإسلامي في الحوار السياسي، ذلك أن بيانات الحركة وكتابات قيادتها، كانت الوحيدة التي جاءت مركزة على إعادة الاعتبار إلى الهوية الإسلامية لتونس، وبعث الكيان الحضاري للأمة، في حين غابت هذه الموضوعات عن خطابات باقي الفاعلين السياسيين.[2]

أما بالنسبة للحركة فبالرغم من أن بياناتها تشدد على التوافق كخيار يندرج في سياق رد إيجابي على مبادرة النظام بالسماح بالتعددية، فإن بعض الكتابات الأخرى تؤكد أن غاية التوفق لم تكن عند حدود إنجاح التجربة، ولكن في إستراتيجية عامة للحركة، من أجل التغيير

[1]- البيان التأسيسي لحركة النهضة، التوطئة.

[2]- عبد الحكيم أبو اللوز، مرجع سابق، ص 121.

الإسلامي وإقامة الدولة الإسلامية[1]، حيث نجد عند زعيم الحركة تمييزا بين مرحلتين :مرحلة بناء المجتمع المسلم، ومناهج الدعوة في هذه المرحلة يتلخص في البلاغ المبين والصبر الجميل، كما أوضحته الآيات القرآنية والمرحلة المكية من السيرة النبوية، حيث كان النبي– عليه الصلاة والسلام – يصدع بالحق في إبطال العقائد والمفاهيم الخاطئة، وما ارتبط بها من مظالم اجتماعية، ومفاسد خلقية، واستبداد سياسي ... محتملا بكل صبر ما يتلقاه من اضطهاد من القرى المضادة لحركة التغيير ... فالتوجيهات النبوية لنبذ العنف مع الحرص على الصدع بكلمة الحق تجد تفسيرها لا على أنها دعوة للإستكانة، وإنما دعوى إلى تصحيح المفاهيم، وتقويم الموازين مع التسلح بسلاح الصبر الجميل، فإن أثمر عمل التوعية الإسلامية واستجاب الجماهير في قطاعها المريض هذه الدعوة، قامت للإسلام دولته، وكان على تلك الدولة أن تنفذ حكم الله، وتمارس مهامها في نشر العدالة، ومنع الظلم في الناس.[2]

فتـــرة التـــراجع (1984 – 1987): جاء خطاب الحركة في هذه الفترة في صيغة ردود على الإتهامات التي وجهت لها من قبل السلطة، مركزة على مسألة الاعتراف القانوني والمطالبة به انطلاقا من التأكيد على دعم الحركة التام للحرية العامة وقبولها العمل على احترام قوانين الجمهورية، بالإضافة إلى مطالبتها المتكررة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين . وبالمقابل تراجع الحديث عن الثقافة الإسلامية ومسألة الهوية، فانخراط الحركة في المجال السياسي، ومراوحة وضعية قيادتها بين السراح والسجن، لم يوفر لها وقتا للاهتمام بالمسائل النظرية والأيديولوجية، بالإضافة إلى أن الاهتمام بالثقافة الإسلامية في هذه الفترة لم يعد حكرا عليه، بل أصبحت تردده معظم التشكيلات السياسية، بما في ذلك الحزب الحاكم.[3]

كما لم تعد الإشارة إلى الدولة الإسلامية كأولوية من أولويات الحركة، تتردد كثيرا، ما يمكن معه اعتبار سنة1984، بمثابة السنة التي سجل فيها الخطاب الإسلامي التونسي قطيعة مع المرجعية الإخوانية ومع مفاهيم الثورة الإيرانية، ليصل إلى درجة عالية من التكيف مع الخصوصيات المحلية، حيث يمكن الحديث في هذه الفترة عن نسخة تونسية حقيقية للحركة

[1]– عبد الحكيم أبو اللوز، مرجع سابق، ص 126، 127.

[2]– نفس المرجع، ص 127.

[3]– نفس المرجع، ص 129.

وفي المقابل تراجع الكتابات الأيديولوجية، حيث اكتفت الحركة بإصدار العديد من البيانات المؤكدة تجاوبها مع رغبة النظام في الانفتاح على التنظيمات السياسية، وقبولها الصريح للديمقراطية، وحق التعبير والتنظيم لجميع الأحزاب، رغم ما قد يكون بينها وبين الحركة من خلافات أيديولوجية[1]، وقد أبدت الحركة طوال هذه المرحلة مرونة كبيرة، إزاء المماطلة التي أبداها النظام بخصوص الإعتراف الرسمي بها، فعلى الرغم مما حققته الحركة من نجاحات على مستوى امتدادها الإجتماعي إلا أن قيادتها أبدت تقديرات معقولة للوضع السياسي القائم.[2]

غير أن هذا التـوافق الذي صحب مبادرة النظام سنة 1984 والذي استمر ثلاث سنوات، تراجع إلى نقطة الصفر عقب أحداث العنف التي شهدتها تونس، نجم عليها حملات إعتقال واسعة في صفوف حركة النهضة، كان نتاجها الحكم بالإعدام على قادة الإتجاه الإسلامي، وهكذا كانت نهاية المرحلة الثانية من التوافق، فكان أن تولد صدام بين الحركة والنظام السياسي التونسي لتنتهج حركة النهضة التونسية أسلوبا آخر في الخطاب السياسي.

ثانيا: فترة الـتوافـــق (1988 – 1991).

بدأت المرحلة الثالثة من التوفق بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي، بعد التغيير الذي طرأ على مستوى هرم السلطة، بإعفاء بورقيبة من مهامه كرئيس للجمهورية، وتولي زين العابدين في 7 نوفمبر 1987 فبعد تسلمه السلطة، أصدر الرئيس الجديد مجموعة من البيانات، أعلن من خلالها رغبته في إقرار مصالحة جديدة مع مختلف الهيئات السياسية، وعلى الخصوص مع الحركة الإسلامية حيث كانت مبادرته تهدف إلى تخفيف التقاطب بينه وبين الحركة، عبر مجموعة من الإجراءات[3]؛ وبعد الأجواء المشحونة التي خلقتها اعتقالات 1987، وبفعل تفاعلها مع الأحداث اللاحقة، أخذت الحركة تغير إستراتيجيتها من جديد فإذا كان التوافق المعبر عنه سابقا، يهدف إلى جمع شروط الإستعصاء وتكريس عزلة النظام، فإن الخطة الجديدة أخذت طابعا إيجابيا، حيث استبدل شعار" الإستعصاء" بشعار جديد هو "استجماع

[1]– عبد الحكيم أبو اللوز، مرجع سابق، ص ص 129، 130.

[2]– نفس المرجع، ص ص 131، 132.

[3]– نفس المرجع، ص 134.

الشروط من أجل فرض الحريات"، وذلك عن طريق استعمال مختلف الشروط القانونية التي تطلبها النظام، من أجل السماح للأحزاب بالعمل القانوني خصوصا ما يتعلق بعدم الاستناد إلى الدين، بإعتبار من مكونات الهوية الوطنية، أقدمت الحركة على تغيير اسمها، فأصبحت تحمل إسم " النهضة الإسلامية " تأكيدا على كونها امتدادا للتقليد الإصلاحي.[1] وهنا نلمس انعطافا حادا للخطاب الإسلامي بشأن هذه المسألة فقد غير الغنوشي ريه بشأن القانون المحجر لتعدد الزوجات تغييرا بينا، فبعد أن كان يدعو إلى إجراء حوار قومي بصدد المدونة، ما كان ينم عن معارضته فلسفتها العامة وبالتالي، مضامينها القانونية أصبح يعتبرها تأويلا ممكنا للنصوص القرآنية، وبالتالي فهو موقف ينطوي على إخضاع ما هو ديني لما هو سياسي، في غياب أي تأصيل نظري لم تتوفر للقادة فرصة للقيام به نظرا لانخراطها الكبير في الممارسة السياسية.[1]

وتأسيسا على الملاحظة الأخيرة، وفي ما يخص تفاعل السياسي بالديني في متن الخطاب الإسلامي التونسي، يمكننا تفسير سبب القول بازدواجية هذا الأخير حيث تبنت الحركة خطابين سياسيين متناقضين : أحدهما علماني عبر عنه ابتعادها عن إطارها المرجعي الأساسي كما شكله الإخوان المسلمون، وتركيزها على التعددية الحزبية والعمل السياسي، مما أكسبها تأييد قطاعات غير تقليدية، أما الخطاب الثاني فهو إسلامي:" وعبر عنه إدعاء الحركة احتكار الرموز الحقيقية أو العالمية للإسلام".[2] وقد تعود هذه الازدواجية أيضا إلى التناقضات الداخلية للحركة الإسلامية، وهي تشهد نزاعات فكرية وسياسية تجد مصدرها في تنوع المرجعيات وعدم تجانس القواعد الاجتماعية وما يفرضه الاحتكاك بالواقع والصراع مع الخصوم من تعديلات أو مراجعات، ولابد من اعتبار هذه المعطيات عند معالجة مسألة الخطاب المزدوج.[3]

كما يلاحظ الاتساع التدريجي للنزعة البراغماتية في أفكار قيادة الحركة، فسابقا كانت تنتقد النظام على خلفية استيراد النموذج الغربي في الحكم، الذي يفصل في نضرها بين الدين والسياسة، وتنادي في المقابل بإدخال البعد الإسلامي والاعتراف به كمكون من مكونات الهوية

[1]– نفس المرجع، ص 137.

[2]– حيدر علي إبراهيم، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت، 1990 . ص 236 .

[3]– عبد اللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، ص 302.

الوطنية، في الإمكانيات التي وفرها التغيير في هرم السلطة، وفي إطار التكيف مع المناخ الجديد، ومع مرحلة تالية، وبعد انخراط الحركة في الممارسة السياسية، وقبولها شروط النظام السياسي، أصبحت تناور بالأدوات التنظيمية والمفاهيم الحديثة، التي كانت من احتكار النظام والأحزاب اليسارية.[1]

لقد تبنت حركة النهضة التونسية إستراتيجية سياسية قوامها اعتماد المنهج السلمي والعلني في التغيير، وآليات العمل الديمقراطي ووسائله، ورفضها استعمال العنف وسيلة لحسم الصراعات السياسية والفكرية ومنهجا للوصول إلى السلطة أو التمسك بها باعتماد وسائل الضغط السلمية، والخطاب المعارض المعتدل والمسؤول، والعمل على حقوق الإنسان، وأن الحوار الوطني هو الكفيل بضبط العمل السياسي الديمقراطي.

وتؤكد حركة النهضة أنها لا تحتكر الصفة الإسلامية، وإنما تقدم مشروعا اجتهاديا بشريا في معالجة أزمة المجتمع بعيدا عن الإختزال الحزبي أو السياسي للمشروع الحضاري والنهضوي الذي يستدعي مشاركة كل تيارات المجتمع.[2]

وهذا لبناء مجتمع مدني حديث بالتلازم مع دولة الحق والقانون، واحترام حرية الصحافة وصيانة استقلالية القضاء، والتصدي لمظاهر التطبيع مع الكيان الصهيوني، والدفاع عن التضامن المغاربي والعربي والإسلامي.[3] فالخطاب الإسلامي عالمي المنزع والوجهة، لا يحفل بجنس ولا يتحيز لعرق ولا يتكتل في لونه، بل حفلت مفردات القرآن الكريم بنداءات للناس جميعا: يا أيها الناس، يا بني آدم، ولفظة "العالمين"، ولفظة "من" التي تفيد العموم والشمول لكل من يعقل.[4] لقد إنتهج زين العابدين بن علي سياسة إقصاء لكل صوت مخالف وأرغم البلاد

---

[1]- عبد الحكيم أبو اللوز، مرجع سابق، ص 142.

[2]- توفيق المديني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، ، منشورات إتحاد الكتاب العرب: دمشق، 2006، ص 337.

[3]- العجمي الوريمي، مرجع سابق، ص 158.

[4]- عصام أحمد البشير(وآخرون)، الحركة الإسلامية وسمات الخطاب الناجح : "الحركة الإسلامية رؤية نقدية "، مركز صناعة الفكر للدراسات وللأبحاث، ط4، بيروت: لبنان، 2015، ص 84.

على الدخول في صمت ثقيل[1]، ونجح في التحايل على الشريك الأمريكي وإقناع الحليف الأوروبي بالخطر الإسلامي القادم.[2]

هذه الخلاصة تؤكد الملاحظة التي سبق أن خرج بها الباحث " **أوليفي روا Olivier Roy**" في دراسته عن أفغانستان، حيث خلص إلى أنه ((رغم رفض المفاهيم الأساسية الغربية عبر رفض التوفيقية التي ميزت بعض إصلاحيي القرن الماضي، فالرجوع إلى هذه المفاهيم يخلق فضاء سياسيا جديدا ومستقلا، وعلينا أن نتذكر أن مساهمة الفكر الغربي لم تكن مفاهيمية، بقدر ما كانت في وضع فضاء جديد للسياسي، يكون فيه مستقلا عن جميع المجالات الاجتماعية الأخرى)) وبعيدا عن تفسير انعطافات الخطاب، واختلاف علاقة السياسي بالديني داخله بكونها مناورة، نقول أن الشروط السياسية التي حكمت الحركة الإسلامية بغيرها من الفاعلين السياسيين في هذه المرحلة، هي التي تفسر ورود الخطاب بالشكل الذي أوضحناه .فخطاب الحركة بكل متناقضاته، ما هو إلا نتاج لتناقضات واستراتيجيات بقية الفاعلين داخل الحقل التونسي.

المبحث الثاني: علاقة الحركة بالنظام السياسي.

يمكن تقسيم هذه العلاقة على فترة الرؤساء التي عرفتها دولة تونس وفق التالي:

أولا: عهد الحبيب بورقيبة.

على مدى معظم فترات تاريخ تونس من استقلالها سنة 1956 إلى سنة 1987، لم يحكمها غير حاكم واحد، هو الحبيب بورقيبة " المجاهد الأكبر" في نضال تونس الوطني .وكان يحكم دولة موحدة ذات حزب سياسي واحد على مدى أكثر من ثلاثين سنة انقضت حكومة بورقيبة، التي وصفها بعض الخبراء بأنها "ديكتاتورية إدارية حديثة"، على حركة الاتجاه

[1]– علي الصالح مولى، "المشهد الحزبي في تونس بعد 2011/01/14: تأملات سياقية في الحرية والاستبداد، "المجلة العربة علوم السياسة "، العدد 33، 2012، ص 122.

[2]– لطفي حجي، " النخبة التونسية وسياسة الإصلاح الديمقراطي الأمريكي: عوائق الأيديولوجيا وازدواجية المعايير" أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 2009، ص 5.

الإسلامي، وقبضت على الغنوشي وكثيرين من زعمائها وألقت بهم في السجون .وتم تعذيب الكثيرين في السجن، أما أولئك الذين هربوا فقد اختفوا في غياهب السرية أو النفي الإختياري بالخارج، وعلى الرغم من محاولة الحكومة تصوير حركة الاتجاه الإسلامي على أنها حركة رجعية لمتعصبين أصوليين وحركة ثورية عنيفة تساندها إيران، فإن الغنوشي كان قد أبعد الحركة عن تجاوزات الثورة وحبذ حلا تونسيا بدلا من الحل الإيراني.[1] وخلال هذه الفترة أكثر منن أي فترة أخرى، تحققت حركة الاتجاه الإسلامي من محدودية أيديولوجية الإخوان المسلمين، التي كانت محكومة بأصولها وتجربتها المصرية، وكانت ثمة قناعة متنامية بالحاجة إلى مخاطبة أحوال تونس الخاصة بتطوير أيديولوجية وبرنامج وحلول أكثر تناسبا مع التجربة التونسية.[2]

وقد أرغمت انتفاضة الخبز سنة 1984 بورقيبة على إطلاق سراح الغنوشي وغيره من السجناء السياسيين بعد ثلاث سنوات من السجن كجزء من محاولته لتخفيف التوتر، وعلى أية حال، استمر ضغط الحكومة على حركة الاتجاه الإسلامي؛ أما الغنوشي، فعلى الرغم من إطلاق سراحه، فكان ممنوعا من الحديث في المساجد أو غيرها من أماكن التجمع العامة، كما أنه لم يسمح له بالتدريس، أو بنشر كتاباته، أو بالسفر إلى الخارج، وردا على تجربة السجن من سنة1984 إلى سنة، أعيد بناء حركة الاتجاه الإسلامي مع التركيز على أبعادها السرية والعلنية على السواء وعدم مركزية القيادة. وإلى جانب التركيز على الخلايا الخفية، كان دور زعامة الغنوشي باعتباره المنظر الأساسي، على الرغم من أنه لم يكن الزعيم الأوحد، قد فرض من جديد بخلق كادر من الزعامات في أنحاء البلاد، وتم تأسيس التدابير الأمنية التي تضمن أن لا يحتفظ أحد بمفرده بمعرفة أعضاء حركة الإتجاه الإسلامي ونشاطاتها.[3]

وقد كان بورقيبة عازما على استئصال " تهديده الإسلامي " لدرجة أنه حينما حكمت المحاكم على الغنوشي بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة وليس الإعدام، أمر بإعادة المحاكمة. وقد وضعت إجراءات القمع ضد حركة الاتجاه الإسلامي في سنة 1981، وفي

[1]– جون اسبوزيتو، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟، مرجع سابق، ص 231.

[2]– نفس المرجع، ص 232.

[3]– نفس المرجع، ص 233.

مقابل ذلك بالغت عمدا في تصوير قوة الإسلاميين وفي التركيز عليها، حتى تبرر نظام إلغاء الحريات وتأبيد الأحكام العرفية، كما قامت عمدا بخلق بعبع إسلامي تمحو فيه جميع الفوارق بين التيارات الإسلامية السياسية ذاتها فتردها جميعا إلى قوة إرهابية متطرفة وتنفي وجود قوى إسلامية ديمقراطية أو قابلة للتحول الديمقراطي.[1] وسنة 1987 فرضت قيودا قاسية على القيادة وموقفها المعتدل مما أثارت الخلافات في داخل الحركة، وعندما سرت الشائعات بأن بورقيبة ينوي إعدام الغنوشي واستئصال حركة الاتجاه الإسلامي، انقسم أعضاء الحركة حول الإستراتيجية المناسبة، فقد تزايدت الأصوات التي تنادي برد أكثر صلابة على القمع الحكومي.[2]

وفي نوفمبر سنة 1987، عندما اشتد الجدل وباتت الانتفاضة الشعبية وشيكة، استولى " زين العابدين بن علي "رئيس وزراء بورقيبة على السلطة.

ثانيا: عهد زين العابدين بن علي.

قد يكون من المفيد ابتداء الإشارة إلى أن العلاقة بين الطرفين، حركة النهضة والنظام في تونس، كانت في سنة 1988، علاقة عادية طبيعية، فالبلاد خرجت يومها من أزمة سياسية خطيرة، قام فيها الإسلاميون بتحرك واسع ضد النظام (حكم بورقيبة)، ونجحوا خلال ستة أشهر من الحركة الاحتجاجية السلمية في تهيئة مناخ التغيير، وهو ما حدث فعلا في السابع من نوفمبر 1987، حيث قام نظام جديد[3] تحرك فيه "زين العابدين بن علي" بسرعة لإضفاء الشرعية على حكمه ولمواجهة المعارضة الإسلامية ضد حكومته، ووعد بالتحررية السياسية والديمقراطية وتعددية النظام السياسي، وهو بالضبط كل ما كانت جميع أحزاب المعارضة تطالب به، وذلك بعد قطيعة حصلت في عهد بورقيبة بين الشعب وإسلامه.[4]

---

[1]– برهان غليون، الإختيار الديمقراطي في سوريا، الطبعة الثانية، دار بترا، سوريا، 2003، ص 140.

[2]– جون اسبوزيتو، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟، مرجع سابق، ص 234.

[3]– الفاضل البلدي، الحركة الإسلامية في تونس قراءة نقدية، مجموعة من الباحثين، "من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011، ص ص 52، 53.

[4]– الصادق شعبان، النظام السياسي التونسي: نظرة متجددة، الدار العربية للكتاب، تونس، 2006، ص 51.

فضلا عن وعي الرئيس بن علي بما جرى لأنور السادات في مصر، وجعفر النميري في السودان، وذو الفقار علي بوتو في باكستان، قد سعى إلى زيادة شرعيته، وتوسيع قاعدة التأييد الشعبي له، ولكي يوقف النقد، ومن ثم يقلل من جاذبية الناشطين الإسلاميين من خلال جاذبية الدعوة إلى تراث تونس العربي الإسلامي، وذهب بن علي في رحلة حج حظيت بتغطية إعلامية واسعة إلى مكة، وكانت خطبة تتضمن صيغا إسلامية، وأخذت الإذاعة والتلفزيون في إذاعة أذان الصلاة، وأعيد فتح كلية الزيتونة الشرعية وروعي صيام رمضان بشكل رسمي، ووعد بن علي بأن يسمح لحركة الاتجاه الإسلامي بإعادة نشر مجلتها وصحيفتها، وكان رد حركة الاتجاه الإسلامي إزاء الوعود بالتحرر السياسي والسير في طريق الديمقراطية أن عرضت أن تعمل مع الزعيم الجديد وأن تسهم في دعوته للميثاق الوطني في مقابل الاعتراف الرسمي بها حزبا سياسيا، وعلى الرغم من أن بن علي، بوصفه وزيرا للداخلية في حكومة بورقيبة قد أشرف على محاولة سحق حركة الاتجاه الإسلامي، فإن قيادة الحركة قبلت بالمخاطرة، وتوقع معظم المراقبين أن تعترف الحكومة بحزب النهضة، ولكن في ديسمبر سنة 1989 استبعد بن علي عن قصد أي اعتراف سياسي به زاعما أن هذا القرار " ينبعث من اعتقادنا الثابت بالحاجة ليس إلى خلط الدين بالسياسة، على نحو ما أثبتت التجربة أن الفوضى تسود وينهار حكم القانون والمؤسسات عندما يحدث مثل هذا الخلط ".[1]؛ سعت "حركة الاتجاه الإسلامي" في حصولها على الشرعية القانونية وتقدمت كحزب سياسي حمل اسم " **حركة النهضة** "؛ لكن ذلك لم يشفع لها إذ نظر إليها بارتياب وتهيب بوصفها حركة دينية وسرعان ما جرى إخراجها من الحياة السياسية بدل إدماجها فيها.[2] وبحجة أن زعماءها لا زالوا تحت طائلة الأحكام التي أصدرتها في حقهم محكمة أمن الدولة في عام 1987، وبحجة خلو مشروعهم من أي توضيح بشأن العديد من المسائل الأساسية الواردة في الميثاق، وعدم تعهدهم باحترام مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وباستناده إلى هذه المبررات لرفض طلب الترخيص القانوني الذي تقدمت به حركة النهضة، يكون النظام قد اقتنع بمخاوف كلا الاتجاهين الليبرالي واليساري، ليظهر فيما بعد أن إعلان النظام فتح باب التعددية لم يكن توجها استراتيجيا راغبا

[1]– جون اسبوزيتو، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟، مرجع سابق، ص 235.

[2]– عبد الإله بلقيرز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، الطبعة الأولى، العالمية للكتاب، بيروت، 2007، ص ص 52، 53.

في خلق منافسة سياسية حقيقية، وتدشين الانتقال الديمقراطي، فانفتاح النظام لا يمكن اعتباره إلا تكتيكا يقوم على القبول الشكلي بتواجد أطراف جديدة في الساحة السياسية وليس في السلطة، مع ما يطلبه ذلك من إقصاء أي خصم قادر على المنافسة الأيديولوجية والانتشار التعبوي.[1]

نستطيع من خلال ما سبق ذكره أن العلاقة بين حركة النهضة والنظام التونسي كانت عبارة عن صراع وصدام خاصة في عهد فترة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة من سبعينيات القرن الماضي من مطاردة وحصار واعتقال لزعماء حركة النهضة التونسية، وهذا على الرغم من ما بدى من انفتاح النظام التونسي ومرونة التعامل مع حركة النهضة بعد تولي الرئيس زين العابدين بن علي الحكم وسعيه لإعطاء صورة أحسن لعلاقة النظام بحركة النهضة لكن كما قلنا في دراستنا أن هذه المحاولات لم تكن سوى مظهرا لتلميع صورة النظام داخليا وخارجيا.

[1]– عبد الحكيم أبو اللوز، "أنماط الإنتقال في دول المغرب العربي"، الديمقراطية، العدد 26، 2007، ص ص، 168، 169.

الفصل الثالث

حركة النهضة والمشهد الديمقراطي بعد الثورة

(المؤشرات)

المبحث الأول: حركة النهضة والمشاركة في الإنتخابات.

أولا: حركة النهضة التونسية والوفاء للثورة: إن حركة النهضة ترى من واجبها الوطني والديني أن تؤكد من أجل الوفاء لدماء الشهداء ومنع احتواء الثورة والعبث بها القيام بالخطوات الآتية:

– الدعوة إلى مجلس تأسيسي يمثل كل الاتجاهات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني كالنقابات التي شاركت في الثورة وعمادة المحامين وفعاليات من أصحاب الشهائد المعطلين ممن كان لهم فعل في الثورة، وذلك من أجل وضع دستور ديمقراطي لنظام برلماني يوزع السلطة على وسع نطاق ويضع نهاية حاسمة للعهد المشؤوم، عهد الحزب الواحد والزعيم الفرعون.

– يعلن المجلس التأسيسي إبطال العمل بالدستور القائم وحل المجالس التي تأسست عليه: النيابي والدستوري والمستشارين.

– تنظم خلال ستة أشهر إنتخابات تشريعية تعددية ينطلق منها إعادة بناء مؤسسات النظام الجديد.

خلال الستة أشهر يستمر عمل رئيس الجمهورية بعد تشكيل حكومة إنقاذ وطني لا تنسى أحد إلا رموز السلطة البائدة وكل من شارك في الفساد وقمع الشعب ونهب ثرواته ويكون على عاتقها ترتيب الانتقال الديمقراطي الحقيقي بالبلاد.[1]

ومن أجل ذلك فإن حركة النهضة:

أ– تدعو القوى السياسية المعارضة إلى الحوار للاتفاق على معالم المشروع المجتمعي الجديد الذي يؤسس للبديل الديمقراطي الحقيقي .

[1]– عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، يناير 2012، ص 446.

ب – تدعو شباب الثورة إلى ملازمة أتم حالات اليقضة لمراقبة عمل النخب، والوقوف سدا منيعا كلما ظهر انحراف بالثورة عن أهدافها في قبر نظام الفساد والاستبداد، كما تدعوهم إلى تشكيل لجان في الأحياء لمنع كل محاولة اعتداء على أموال الناس أو أرواحهم أو أعراضهم.

جـ – تدعو قوات الجيش والأمن إلى حراسة مؤسسات البلاد والأمن الخاص والعام، وملاحقة فلول فرق الموت التي خلفها الطاغية وراءه تعبث في البلاد فسادا لإثبات أن التونسيين همج ولا يستحقون الحرية ولا يصلح أمرهم إلا بدكتاتور.

حـ – تدعو إلى حل كل الأجهزة الأمنية كالبوليس السياسي وفرق الاستعلامات والحرس الرئاسي، التي أوغلت في دماء الناس وأعراضهم وثرواتهم.

خـ – ندعو القوى الدولية والمجاورة إلى تأكيد احترامها لإرادة التونسيين في بناء نظام ديمقراطي عادل. « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم » (الروم: 5).[1]

كان هناك وفاق بين الأحزاب السياسية والمنظمات والمجتمع المدني وناشطين من مختلف الأنواع، وساعدت النخب المدنية المعتدلة في الحكم التحول بقبول التفاوض مع المعارضة، ما مازج بين التحول من الفوق ومن التحت، كان ذلك بعد قبول المعارضة التي تحصنت بـ "المجلس الوطني لحماية الثورة"، (ضم 29 حزبا وجمعية) ومجالس جهوية مماثلة الإنضمام إلى الهيئة العليا ذات الطابع الرسمي، وهكذا أصبحت الثورة لا فقط شرعية بل وأيضا قـانونية، وتمكنت الهيئة العليا لتحقيـق أهداف الثورة من وضع قانون انتخابي، وانتخـاب هيئة مدنية مستقلة للإشراف على الإنتخابات، وتحديد موعد الإنتخابات في تشرين الأول/أكتوبر 2011، على ألا تتعدى فترة سنة لصوغ دستور جديد،[2] وقد وقع زعماء التحالف الحزبي الثلاثي في تونس (النهضة، والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات) الذي يحظى مجتمعيا بالغالبية في المجلس التأسيسي، إعلان توافق يتم

[1]– عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، ص 446، 447.

[2]– حمادي الرديسي، " تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، سياسات عامة، العدد 18، يناير 2016، ص 7.

بموجبه: زعيم التكتل "مصطفى بن جعفر" لرئاسة المجلس التأسيسي وزعيم "المؤتمر" "منصف المرزوقي" لرئاسة الجمهورية والأمين العام لـ " النهضة ""حمادي الجبالي" لرئاسة الحكومة، وقد انتخب المجلس التأسيسي التونسي مصطفى بن جعفر رئيسا له، فيما قدمت الحكومة المؤقتة برئاسة "الباجي قايد السبسي" استقالتها تمهيدا لتكليف "الجبالي" بتشكيل الحكومة بعد انتخاب رئيس الجمهورية.[1]

ثانيا: دخول حركة النهضة غمار الإنتخابات.

أكثر ما وصفت به هذه الإنتخابات أنها حرة ونزيهة وذلك بعد حوالي عشرون عاما من النفي والإقصاء حيث خضعت العملية الإنتخابية التونسية الأولى من نوعها للرقابة بما يضمن النزاهة والشفافية، وبلغت نسبة المشاركة في الإقتراع حوالي 70% وبقاعدة إنتخابية ضمت 7 ملايين مواطن، كما سجلت نسبة تصويت التونسيين المقيمين في الخارج حوالي 40% وتم تمثيلهم في المجلس الوطني التأسيسي بـ 18 عضوا، وقد جاءت النتائج معلنة فوز " حركة النهضة الإسلامية " بـ 89 مقعدا، يليها حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" فائزا بـ 30 مقعدا، ثم "العريضة الشعبية" وحزبها المحافظين التقدميين بحصولها على 26 مقعدا، ثم حزب "التكتل من أجل العمل والحريات" الذي احتل المرتبة الرابعة بـ21 مقعدا، وجاء في المرتبة الخامسة "الحزب الديمقراطي التقدمي" حائزا على 16 مقعدا، وأخيرا فاز كل من "القطب الديمقراطي الحداثي" و"حزب المبادرة" بـ 5 مقاعد لكل منهما.[2]

[1]– قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية " يوميات عربية ودولية مختارة "المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، شتاء 2012، ص 194.

[2]– صافيناز محمد أحمد " عام من الثورة التونسية : المسار والتحديات " من الموقع : **http://acpss.ahramdigital.org.eg** " تاريخ الاطلاع: 20-01- 2016.

نتائج إنتخابات المجلس التأسيسي التونسي 2011:[1]

النهضة : 90 مقعد	**المبادرة : 5 مقعد**
المؤتمر: 30 مقعد	**PDM: 5 مقعد**
التكتل: 21 مقعد	**آفـاق: 4 مقعد**
العريضة: 19 مقعد	**PCOT: 3 مقعد**
PDP: 17 مقعد	**المستقلون والأحزاب الأصغر: 23 مقعد**

وقد اتسم المشهد السياسي التونسي في هذه الأثناء بحالة من التوافق التي تبلورت في النقاط التالية:

– صدور قانون الانتخابات الذي صيغ بطريقة تمنع احتكار أي فصيل سياسي للأغلبية البرلمانية والذي حتم على القوى السياسية الفائزة بالإنتخابات الدخول في تحالفات من أجل تشكيل الحكومة، حيث يمكن أن يتشكل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي من عشرات

لمجموعات السياسية التي تحظى بنفس الأهمية العددية داخل المجلس، لا بالأهمية العددية داخل الشعب والهدف من ذلك هو تمثيل أكبر عدد ممكن من الأطياف والقوى السياسية، وهو ما يعني أن المجلس التأسيسي مجلس يغلب عليه الطابع التوافقي.

– مصادقة المجلس التأسيسي على دستور مؤقت للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتا مقابل 37 صوتا معارضا وامتناع 39 عضوا في جلسة تاريخية جرت فعالياتها في الحادي عشر من ديسمبر 2011 م،[2] وقد مثل صعود التيارات الإسلامية المعتدلة في تونس وعبر إنتخابات حرة ونزيهة صدمة للتيارات العلمانية خاصة المتشددة منها والتي ترغب في الحفاظ على الهوية العلمانية في مواجهة الهوية الإسلامية على العكس من الأحزاب العلمانية الأخرى التي تتسم بقدر من الإعتدال والتي قبلت التحالف مع الإسلاميين .وتعتبر هذه النتائج التي أسفرت عنها الإنتخابات خير دليل على أن خطتي السلطة التونسية

[1]– إنتخابات المجلس التأسيسي التونسي 2011 " , من الموقع : http://www.marefa.org " يوم: 07 – 02 – 2013 , الساعة : 14:00 .تاريخ الاطلاع:2016/12/16.

[2]– صافيناز محمد أحمد ، مرجع سابق.

السابقة في تجفيف منابع التدين واستئصال النهضة قد منيتا بالفشل الذريع، وذلك بالقياس إلى رد فعل المجتمع الحاسم إقبالا على سمة التدين، وهي شهادة على أن هويات الشعوب أصلب وأعمق من كيد الدول.[1] شكلت حركة النهضة الحكومة الشرعية الأولى، المؤقتة، بعد الثورة، وكانت مهمة المجلس التأسيسي هي كتابة الدستور ثم إصداره، واختيار طبيعة النظام السياسي وشكله وصولا لإجراء إنتخابات تشريعية. وذلك بالتحالف مع حزبين فائزين في الإنتخابات وتم الإتفاق على إسناد منصب رئيس الجمهورية للسيد محمد منصف المرزوقي رئيس (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية)، ومنصب رئيس المجلس التأسيسي إلى السيد مصطفى بن جعفر (رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات)، وتحصلت الحركة أيضا على أكثر الحقائب الوزارية ومنها وزارات السيادة، حيث تكونت الوزارات من 27 وزيرا و10 وزراء بين معتمدين لدى الوزير الأول ومستشارين (7 – 3)، إضافة إلى 13 كاتب دولة (وكيل وزارة)، واحتفظت حركة النهضة بأغلب المناصب.[2]

المبحث الثاني: المشاركة في الحكم عبر تحالف الترويكا.

أولا: فوز حركة النهضة بالإنتخابات.

نتج على نجاح أول تجربة من الإنتخابات التشريعية على طريق التحول الديمقراطي في تونس، والتي تمثلت في نجاح إنتخابات "المجلس التأسيسي" وفوز " حزب النهضة " بأغلبية المقاعد عديد الإنجازت، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1- ترميم النسيج الإجتماعي: كانت إنتخابات أول مجلس تأسيسي في تاريخ تونس منذ ما يزيد عن ستين عاما، حدثا مؤسسا رممت به تونس نسيجها الإجتماعي، وشكلت هذه

[1]- راشد الغنوشي، " الإتجاه الإسلامي " سلف النهضة . السياقات الآثار " 12/6/ 2009 م، من الموقع :**www.aljazeera.net** تاريخ الاطلاع : 27 – 12 – 2016.

[2]- الحناشي عبد اللطيف، الحركات الإسلامية في الوطن العربي .. الأحزاب والحركات الإسلامية في تونس مرحلة ما بعد الثورة، المجلد الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان، 2013، ص 1737 –1796.

الإنتخابات جسرا لعبور تونس نحو مستقبل إقتصادي وإجتماعي وسياسي أفضل،[1] لأنها أتت بعد مخاض عسير عبر حقب زمنية من القهر والإستعباد الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، والإنفراد بالحكم وتهميش أحزاب المعارضة، من نظامي بورقيبة وبن علي.

2- بناء المؤسسات الدستورية: لقد شكلت نتائج هذه الإنتخابات رافعة لصياغة دستور الجمهورية الجديد الذي ارتقى مضمونه إلى درجة دساتير الدول المتقدمة.[2] حيث يكفل حرية التعبير والرأي، وحرية الدين والمعتقد، كذلك حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، لأنها الوسيلة الأنسب للتواصل بين السلطة والمواطنين.

3- إقرار قانون الإنتخابات: أصدر "المجلس التأسيسي "المنتخب القانون الأساسي الذي يتعلق بالإنتخابات والإستفتاء، وانتخب نفس المجلس الأعضاء التسعة للهيئة المستقلة للإنتخابات والإستفتاء، التي ستشرف على بقية مراحل التحول الديمقراطي بانتخاباته التشريعية وكافة الإستفتاءات التي تخص مؤسسات الدولة.[3]

4- ظهور التعددية الحزبية: تخلصت تونس من نظام الحزب الواحد والحاكم الواحد في هذه الإنتخابات، حيث برزت التعددية التي تعد أساسا للتنمية السياسية والديمقراطية لأول مرة في تاريخ تونس بشكل واسع، وبلغ عدد الأحزاب التونسية بعد انتخابات " المجلس التأسيسي " نحو 194 حزبا.[4]

حقيقة تونس تعيش الآن الحرية وتتجه نحو بناء نظام ديمقراطي حقيقي، تطبعه المشاركة السياسية واقعا ملموسا لا مجرد ديكور سياسي، حيث تقوم الأحزاب بدور فعال في

---

[1]- عائشة التائب، " قراءة في مضامين ودلالات نتائج الإنتخابات في تونس "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: قطر، 2012/01/08/.تاريخ الاطلاع:2017/01/14. ص 15 .

[2]- عبد اللطيف الحناشي، " تونس : الإنتخابات الأولى بعد الثورة "، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2014/12/25، منشور على الرابط التالي:**http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/20149249204591131.htm**، **2016/12/20**.

[3]- أنظر: الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات والإستفتاء، قانون أساسي يتعلق بالإنتخابات والإستفتاء عدد 16، 2014/05/26، منشور على الرابط التالي:**http:// .com/2014/06/16 ostez.blogspot**، تاريخ الاطلاع 2017/01/03.

[4]- عبد اللطيف الحناشي، " تونس : الإنتخابات الأولى بعد الثورة "، مرجع سابق.

إيصال انشغال المواطن للسلطات العليا في البلاد، وهي في الوقت نفسه أي الأحزاب، تسعى من خلال برامجها الإنتخابية تجسيد تطلعات المجتمع.

5- ترسيخ مفهوم المواطنة وتعزيز ثقة الشعب التونسي بنفسه: اتضح هذا من خلال تأكيد كافة القوى السياسية على أهمية إحترام أعراف العملية الديمقراطية، والحرص على صيانة أسس بنيان تونس ما بعد الثورة.[1]

6- صعود الإسلاميين وتبديد الخوف منهم: شكلت إنتخابات "المجلس التأسيسي " صعودا لافتا لما يعرف بـ (حركات الإسلام السياسي)، أو ما يعرف بـ(الحركات الإسلامية)، حيث اكتسح "حزب النهضة" انتخابات "المجلس التأسيسي"، مبددا في ذات الوقت التخوفات من التيارات الإسلامية المنخرطة في التجربة السياسية، واستطاع "حزب النهضة" أيضا الفصل بين العمل الدعوي والسياسي، فشكل بذلك نموذجا مميزا يشار على مستوى الحركات الإسلامية المختلفة في العالم العربي.[2]

لخصت الحركة برنامجها السياسي بعد الثورة بالعبارات التالية: حرية ديمقراطية وأن السلطة للشعب، وبناء على ذلك تسعى الحركة إلى تأسيس نظام جمهوري يضمن تحقيق العدالة والحرية والإستقرار ويقضي على كافة مظاهر الإستبداد والفساد، وأن الحرية والعدالة والتنمية قضايا مركزية بالنسبة للدولة والمجتمع، وضمان حرية المعتقد والتفكير وحقوق الأقليات الدينية، كما تعترف حركة النهضة باحترام استقلالية المجتمع المدني وتؤمن بمبدأ التعددية وبأهمية التداول السلمي للسلطة وبضرورة الفصل بين السلطات وبأهمية استقلالية القضاء، لكن وصول حركة النهضة إلى الحكم أدى إلى تراجع العديد من المكاسب التي جاءت على إثر الثورة، إذ يرى توفيق المديني: ـ أنه رغم النجاح الذي حققته الحركة الإسلامية بزعامة راشد الغنوشي، التي شاركت في اللعبة الديمقراطية، وأصبحت في السلطة، إلا أن قلة خبرتها في مجال إدارة الحكم، وضعف ثقافتها الديمقراطية، جعلها غير مستعدة لتنفيذ

[1]- عائشة التائب، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

[2]- نواف بن عبد الرحمان القديمي، " الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار "، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 8 – 17.

ثانيا: تجربة الحكم عبر تحالف الترويكا: المرحلة الثانية من الثورة والمتمثلة في إرساء أسس النظام السياسي البديل وبناء الدولة الديمقراطية التعددية. لكن رغم التجاذبات التي تعرفها الساحة السياسية التونسية عقب الثورة، إلا أن المرحلة الإنتقالية، والتي أسفرت عن فوز حركة النهضة في أول إنتخابات نيابية بنسبة 42% من أصوات الناخبين، تستوجب من هذه الأخيرة بغض النظر عن الإنتقادات الموجهة إليها إتخاذ مجموعة من الإجراءات، وتوفير بعض الشروط الضرورية من أجل تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في تونس أهمها:

ـ إحداث قطيعة تامة مع النظام السياسي السابق وعدم الرجوع إلى الممارسات التعسفية والتسلطية التي مارسها هذا الأخير قبل الثورة في مختلف المجالات السياسية (كقمع المعارضة والحريات، الإنفراد بالسلطة، وتشكيل دولة بوليسية)، واقتصاديا (من خلال انتشار الفساد والمحسوبية والمحاباة، إقتسام الريع مجموعة من العائلات القريبة من دائرة صنع القرار).

ـ إرساء نظام ديمقراطي على أسس متينة، من خلال إعادة إنشاء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية تعددية، كتدعيم سلطة المجالس التمثيلية والتحاور دون إقصاء مع مختلف فعاليات المجتمع والإتفاق حول شروط المواطنة والمشاركة السياسية والإعتراف بالآخر.[1]

ـ الإمتناع عن إعتبار نفسها الجهة الوحيدة التي لها شرعية الحديث باسم الإسلام، واحترام الحريات والإنجازات التي حققها المجتمع التونسي منذ الإستقلال في هذا المجال كمدونة الأحوال الشخصية، وتدعيمها بسياسات تحترم حقوق الإنسان وحرية الإعلام.

ـ تحييد أماكن العبادة كالمساجد عن النشاط السياسي، فبعد الثورة استولت العديد من الجماعات المنتسبة للتيار الإسلامي على المساجد واحتكرت إلقاء الدروس والخطب فيها وصل عددها إلى أكثر من 400 مسجد، وهذا ما أثار حفيظة التيار العلماني الذي بوضع قوانين تنص على تحييد المساجد عن العمل السياسي.

[1]– ويكن فازية، دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديم قراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة عبد الحميد بن باديس :مستغانم، العدد رقم 08، 2013، ص ص 94 – 95 .

ـ بناء مناخ من الثقة مع التيارات السياسية الأخرى خصوصا تلك التي تشكل المعارضة، من خلال الدعوة إلى الحوار لتقريب وجهات النظر وبناء جسور الثقة معها، وعدم استخدام العنف لفرض الآراء (مثل ما حدث في تجمع لحزب نداء تونس المعارض والذي اقتحمته عناصر من التيار الإسلامي، وأجبرت منظميه على إلغائه ن وهو التصرف الذي أعتبر محاولة لمصادرة حريات الآخرين.

ـ تحقيق العدالة بالنسبة لضحايا الثورة، لأن التخاذل في معاقبة المذنبين من شأنه أن يثير احتجاجات لدى أسرهم، الذين يطالبون بمعاقبة كبار المسؤولين في النظام السابق خصوصا في الجهاز الأمني، ونيل تعويضات مادية، ففي ظل غياب رؤية مشتركة لعدالة انتقالية قادرة على الإهتمام بقضايا الثورة، لوجود مؤسسات منفصلة تفتقر للتنسيق فيما بينها في هذا المجال (وزارة العدل، مؤسسات المجتمع المني، اللجان المستقلة لمكافحة الفساد)، وهذا ما قد يترك إحساسا لدى الضحايا بالتهميش وإفلات المذنبين من العقاب، وهذا ما قد يعيق الجهود لتحقيق الأمن والإستقرار.

ـ إصدار دستور جديد يحض بموافقة جميع التيارات، في ظل الجدل حول بعض الفصول فيه، خصوصا الفصل الأول منه المتعلق بتحديد طبيعة الدولة، إذ نجد تجاذب بين التيار اللائكي الداعي إلى قيام ديمقراطية علمانية، وبين التيار الإسلامي الذي تدعو بعض قياداته إلى ضرورة أن ينص الدستور الجديد على إسلامية الدولة.[1]

أ- عدم مشاركة حركة النهضة في الإنتخابات الرئاسية: في كل أطوارها، ناشئة أو قديمة، تحتاج الديمقراطية أحزابا سياسية لتكون، فما بالك بعد زلزال تاريخي كالذي مرّت به دول الربيع العربي ومنها تونس، مطلقة هذا الربيع، زلزال هو الآن بصدد إعادة تشكيل الهوية السياسية لهذه الدول، قد تكون نهايته دخولا نهائيا، وإن كان عسيرا، إلى الحداثة السياسية، وقد ينتهي بها إلى مآلات كارثية لا تعدم الدافعين إليها بإصرار حينا وبغباء أحيانا، تجاوزت تونس وحدها من بين دول الثورات العربية الجدل الحاصل حول ضرورة الديمقراطية كجسر وحيد آمن للمرور إلى الاستقرار والحداثة، ولكنّها لم تنجح إلى حد الآن في توفير أدوات اشتغال

[1]- ويكن فازية، مرجع سابق، ص ص 96، 97 .

الديمقراطية، فالخارطة الحزبية مضطربة ومتحوّلة وهشّة، بما يهدّد بانهيار التجربة الجديدة، فهل تتوفّر الديمقراطية الناشئة في تونس على أحزاب قابلة للحياة في بيئة محلية وإقليمية ودولية في حالة انتقال تاريخي جذري ؟[1]

امتدت فترة حكم حركة النهضة بين 22 نوفمبر 2011 تاريخ افتتاح أعمال المجلس التأسيسي، و2 ديسمبر 2014 تاريخ نهاية أعمال المجلس التأسيسي وافتتاح أعمال مجلس نواب الشعب، بينما انتهت أعمال آخر حكومة للنهضة في 29 يناير 2014.

منح المجلس الوطني التأسيسي ثقته للتركيبة الحكومية الجديدة التي قدمها حمادي الجبالي، الأمين لحركة النهضة ورئيس الحكومة، على الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت سواء للقيادات السياسية المعينة في خطط وزارية أو لبيان الحكومة نفسه. وحظيت حكومة الجبالي بنسبة 71 في المائة من أصوات أعضاء المجلس التأسيسي، وذلك بتصويت 154 عضوا لفائدتها في حين عارضها 38 عضوا من أعضاء المجلس واحتفظ 11 عضوا بأصواتهم. وتمت عملية المصادقة على الحكومة الجديدة المكونة من 30 وزيرا و11 كاتب دولة، وتتطلب عملية مرور الحكومة الجديدة نسبة 51 في المائة من الأصوات على الأقل وذلك حسب الفصل 16 من القانون المنظم للسلطات العمومية. ووعد الجبالي رئيس الحكومة الجديدة بأن يكون وفيا لدماء شهداء وجرحى الثورة، وأن يسعى إلى تطبيق البرنامج الحكومي بنجاح خلال الفترة المقبلة. وينتظر حكومة الجبالي الكثير من التحديات، من بينها إيجاد فرص العمل لقرابة المليون عاطل عن العمل وإعادة الدورة الاقتصادية إلى سالف نشاطها وتحقيق نسبة نمو قدرها الخبراء بنحو 4 في المائة خلال السنة المقبلة.[2]

إلا أن ذلك يتطلب الانتهاء من حالات الاعتصامات في المصانع والإدارات وتخفيض عدد الاحتجاجات الاجتماعية بما يكفل عودة الاستثمارات سواء منها المحلية أو الأجنبية للعمل في تونس. وفي إطار النشاط الرئاسي، وللتعبير وفي إطار النشاط الرئاسي، وللتعبير عن البدء

[1]– المصدر: مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، تونس : الديمقراطية الجديدة تبحث عن أحزابها، 12مارس، 2015 3:27، تاريخ الاطلاع: 2016/12/26.

[2]– المنجي السعيداني، تونس: منح الثقة لحكومة الجبالي.. والمرزوقي ينفي خبر زواجه بوزيرة المرأة، جريد الشرق الأوسط، العدد 12080 . 25 ديسمبر 2011.

في تصور جديد للعمل السياسي، هنأ المنصف المرزوقي، الرئيس الجديد، مارون اللحام، رئيس أساقفة تونس، بمناسبة الاحتفال بأعياد الميلاد، وجدد له التأكيد أن «تونس ستظل أرضا تتعايش فيها مختلف الديانات والثقافات وتكفل فيها الحقوق والحريات بما في ذلك حرية المعتقد»، كما استقبل بقصر قرطاج تباعا عددا من أفراد عائلات كل من الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة والشهيد فرحات حشاد والزعيم صالح بن يوسف، وهي من المرات القلائل التي يقع خلالها الجمع بين عائلتي بورقيبة وبن يوسف بعد الخلاف التاريخي الذي نشأ بينهما مباشرة بعد استقلال تونس عن فرنسا سنة 1956.

ومن ناحية أخرى، نفى المنصف المرزوقي، الرئيس التونسي الجديد، خبر نيته الزواج بالتونسية سهام بادي وزيرة شؤون المرأة والأسرة، وقال إن المسألة «كلام فارغ»، وبادي مناضلة سياسية في حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي أسسه المرزوقي، وكانت تترأس قيادة الحزب في باريس (فرنسا)، وعادت إلى تونس بعد الثورة وعينت وزيرة في حكومة الجبالي، كما سارعت وزيرة شؤون المرأة والأسرة إلى تفنيد خبر الارتباط بينها وبين المرزوقي ونفت أي علاقة لها بالرئيس الجديد خارج «إطار الزمالة في الحزب»، وطالبت باحترام حياتها الشخصية، وكانت إحدى الصحف المحلية قد نشرت صورة ضمت المنصف المرزوقي وسهام بادي بالإضافة لابنتها ذات الـ16 ربيعا.[1]

واجهت حكومة حمادي الجبالي مهام وتحديات كبيرة تتمثل في تحقيق أهداف الثورة التونسية، ومنها مرافقة وحماية مسار الانتقال الديمقراطي في تونس بالقطع مع الاستبداد والفساد والمحسوبية، إضافة إلى إنعاش الاقتصاد والتنمية، ومكافحة البطالة والحد من الفقر ودعم الاستثمارات، إلى جانب إعادة هيكلة قطاعات الصحة والإدارة والتعليم،[2] دخلت البلاد في بداية 2013 في أزمة، بلغت أوجها عند اغتيال المعارض شكري بلعيد[3] وهو ما أدى إلى استقالة حكومة الجبالي وتعيين وزير الداخلية والقيادي في النهضة علي العريض في منصب رئيس الحكومة الجديد في 13 مارس2013 ، وتكونت حكومته من 28 وزيرا و10 كتاب دولة،

[1]– المنجي السعيداني، مرجع سابق .

[2]– أحمد منصور، تحديات الحكومة التونسية الجديدة، موسوعة الجزيرة، الدوحة : قطر، 2012/01/02، الساعة 23:30.

[3]– موسوعة الجزيرة، شكري بلعيد، ، الدوحة : قطر، 2014/10/23، الساعة 15:56.

أغلبهم كانوا أعضاء في حكومة الجبالي، ولكن تم وضع مستقلين على رأس الوزارات السيادية، وكان من نصيب النهضة في هذه الحكومة 9 وزراء وكاتب دولة واحد، بينما ذهب للمؤتمر 3 وزراء، والتكتل 3 وزراء وكاتب دولة واحد. [1] واجهت هذه الحكومة نفس طلبات وتحديات حكومة الجبالي، إضافة إلى مكافحة الإرهاب الذي دخل تونس، وعرف خاصة في أحداث جبل الشعانبي، في 25 يوليو 2013 ، تم اغتيال المعارض والنائب محمد البراهمي، وهو ما أدخل البلاد في أزمة سياسية جديدة،[2] أدت إلى تنظيم الحوار الوطني بين الائتلاف الحاكم والأحزاب المعارضة، وذلك برعاية أربعة منظمات وطنية تونسية. تم الاتفاق في هذا الحوار الوطني على استقالة حكومة علي العريض وتكوين حكومة تكنوقراط جديدة من المستقلين، وأيضا التسريع في التصديق على الدستور الجديد وأعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ،[3] بعد انتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من قبل المجلس التأسيسي في8 يناير 2014 والتصديق على الدستور في 26 يناير، قدمت حكومة علي العريض استقالتها تبعا لقرارات الحوار الوطني، وتمت المصادقة على حكومة مهدي جمعة المستقلة بالكامل والجديدة.[4]

ب – الإنجازات:

بالرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت **الترويكا** الحاكمة، والأزمة السياسية التي شهدتها في النهاية، إلا أنه تم تسجيل عدة إنجازات لحكومتي الجبالي والعريض: على مستوى البطالة، فقد كانت نسبة **البطالة** في تونس عند مجيئ الجبالي للحكم 18.9%، وعند تسليم علي العريض للحكم، أصبحت نسبة البطالة 15.2%،[5] سياحيا، بلغ العدد الإجمالي للسياح في آخر 2011، حوالي 4.8 مليون سائح، بينما بلغ في آخر 2012 حوالي 6 مليون سائح،

---

[1]– موقع .**cnn** بالعربية، تونس: حكومة العريض تنال ثقة المجلس التأسيسي، الجمعة، 12 /04/ 2013، .الاطلاع:2016/12/27.

[2]– صلاح الدين الجورشي، الأزمة السياسية في تونس تتأرجح بين محاولات التصعيد وآفاق الحل، 08/09/ 2013 – 10:43.

[3]– تونس .. المصادقة على دستور الجمهورية الثانية وميلاد حكومة مستقلة، الحرة، 27 /01/ 2014.

[4]– حكومة مهدي جمعة تتسلم مهامها رسميا في تونس، دويتشه فيله، 29 /01/ 2014.

الرابط/**http://dw.com** ، .الاطلاع:2016/12/27.

[5]– **15.4% le taux de chômage au 4ème trimestre** 2015

الموقع: info-du-jour.net، 19 /12/ 2016.

وفي آخر 2013 حوالي 6.2 مليون سائح،[1] يضاف إلى هذا إرساء وحماية جزء من أهداف الثورة التونسية المتمثلة في الحرية والديمقراطية، وذلك إلى جانب إقرار دستور تونس **2014** الذي وقع عليه **علي العريض** إلى جانب **المنصف المرزوقي ومصطفى بن جعفر**.

- الانتخابات التشريعية:

في **الانتخابات التشريعية التونسية 2014** التي أقيمت في **26 أكتوبر 2014** ، فازت حركة النهضة بالمرتبة الثانية ب69 مقعد من جملة 217 خلف حزب **نداء تونس** الذي فاز 85 مقعد وذلك بعيدا خلف بقية الأحزاب، تحصلت النهضة في الدوائر ال33 إما على المرتبة الأولى أو الثانية إلا في دائرة ألمانيا التي كان فيها مقعد واحد ذهب لنداء تونس، دخلت النهضة بعد ذلك إلى **مجلس نواب الشعب** أين دخلت في الإئتلاف الحاكم وذلك في **حكومة الحبيب الصيد** المستقل بوزير وثلاثة كتاب دولة.[2]

- **الانتخابات الرئاسية:** لم تشارك النهضة في الانتخابات الرئاسية التونسية 2014، ولم تدعم أي مرشح في الدورة الأولى وكذلك بقيت على الحياد في الدورة الثانية بين المرشحين الإثنين، ولكن ذكرت عدة مصادر أن قواعد حركة النهضة قد صوتت بكثافة للرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي في الدورتين، ومع ذلك فاز الباجي قائد السبسي بالرئاسة.[3]

وحتى مع ذلك، عزز "حزب النهضة" من موقفه على الساحة السياسية التونسية بإبداء المرونة المطلوبة، فضلاً عن الالتزام الراسخ بالديمقراطية.[4] وقد تجلى هذا الالتزام مرة أخرى

---

[1]- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الجمهورية التونسية. تاريخ الطلاع: 19 /12/ 2016.

[2]- البرلمان التونسي يمنح الثقة لحكومة الحبيب الصيد، فرانس 24، 02/05/ 2015. تاريخ الطلاع: 19 /12/ 2016.

[3]- المحجوب لال، حركة النهضة تتجه لدعم محمد المرزوقي في الانتخابات الرئاسية التونسية، 2014/11/7، الجزيرة، 2014/11/7. www.pjd.ma/. تاريخ الاطلاع:2016/12/25.

[4]- "النهضة" لن تدعم أي مرشح للانتخابات الرئاسية، روسيا اليوم، 8 نوفمبر 2014 .www.aljazeera.net/ ، تاريخ الاطلاع:2016/12/25.

خلال الاستفتاء الداخلي الذي تم إجراؤه، غير أن المؤهلات الديمقراطية قد لا تكون كافية لضمان تحقيق الحزب لفوز صريح آخر في صناديق الاقتراع.[1]

لقد أكد دستور الجمهورية التونسية الجديد الصادر في 2014، وبالتحديد في الصفحة الثالثة، على ما يلي: (تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها، لا يجوز تعديل هذا الفصل).[2]

وهذا ما يعزز فرص الديمقراطية الصحيحة في التجربة التونسية عربيا، ويدعم تنوع الحقل السياسي في تونس، وانتفاء التيار الأيديولوجي، ويؤكد على أن فوز حركة النهضة التونسية في أول مشاركة في الانتخابات، ثم المشاركة في الحكم عبر تحالف الترويكا، والإتفاق على دستور موحد، إن مسار التحول الديمقراطي في تونس يتجه نحو النجاح.

[1]– حبيب السايح، التحول الديمقراطي في تونس: من الخلاف إلى التوافق ؟، المرصد السياسي، معهد واشنطن، 2014/04/08.تاريخ الاطلاع: 2016/12/25.

[2]– دستور الجمهورية التونسية، 2014، ص 3. .الاطلاع:2016/12/27.

خـــاتمة

إن التجربة التي مرت بها حركة النهضة في تونس، بينت أنه لابد من مراجعة الأهداف والوسائل وأساليب التغيير، إن حركة النهضة لم تكن في الحقيقة في بداية نشاطها تهدف إلى الوصول إلى السلطة، ولا حتى في فترات القوة، بل كانت تريد الإصلاح، والدعوة، والتبليغ، والنصح، والبيان، والمشاركة الإجتماعية والثقافية والسياسية، بأسلوب سلمي اعتمادا على الإعلام والثقافة، كما أن تجربة حركة النهضة في تونس علمتنا أن وعدم حسم الأمور بالزعامة المسبقة على ما ليس في المتناول يكلف التراجع وذهاب القوة المتمثلة في الأغلبية؛ .. وإيجاد الحلول والتصورات والبدائل، وخلق وعي، ونشر الدعوة، والتدرج في الإنتشار، لتحقيق الإصلاح والتغيير المطلوبين. لأن هذه الأوقات والإمكانات والجهود إذا ما لم تستغل جيدا وميزها الإرتجال في اتخاذ القرارات، وانعدام القراءة الجيدة للواقع، كل هذا حتما يعجل بالوقوع في انتكاسات سياسية ليست صنيع من يرتجى منهم الريادة والقيادة.

لقد عرفت حركة النهضة التونسية أن ما تحتاج إليه تونس هو تيار اعتدالي وسطي يرفض الغلو والانزلاق في التطرف الفكري أو السلوكي تيار يوفق بين التجذر في الواقع الإجتماعي والتمسك بالهوية العربية الإسلامية منفتحا على الحداثة ذو حلول واضحة للمسائل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، في تحقيق تطلعات من صوتوا لها في انتخابات المجلس التأسيسي وإلى أي مدى ستفي بتعهداتها في خضم المشهد السياسي التونسي الذي هو على المحك. لقد دخلت حركة النهضة التونسية المعترك السياسي، يبتعد عن التشدد, ويميل إلى التوافق مع الإتجاه العام للمجتمع والدولة. بحيث لم تفرض على المجتمع التونسي منظومة قيم محددة، تتعارض مع ثقافة المجتمع، واقتصرت في العموم، إلى يومنا بالخصوص، بإخفاء نموذجها الديني، وجعله محركا للمواقف والأفعال، كما أن التجربة التونسية أدركت أن حسن فهم الواقع، وحسن تقدير الصعوبات والعوائق، يعينان على حسن ضبط الأهداف والمراحل، لأن الذي يحيط بطبيعة الميدان، لا بد أن يراعي التدرج المطلوب، ويستعين بالرفق ويبتعد عن المغالبة، دون أن يتنازل عن حقه في التعبير والحركة، أو يبالغ في مسؤوليته في الإصلاح.

إن الخطاب الفكري لحركة النهضة هو خطاب أصولي متطور: خطاب إسلامي يذهب نحو استيعاب جملة من القيم والمبادئ المكونة للحداثة، وهذا بفضل تفاعله مع الواقع المحيط.

لقد استخدمت حركة النهضة التونسية أساليب تغييرية مختلفة ومتناقضة أحيانا، واستطاعت تحقيق العديد من النجاحات التدريجية تمثلت بحصولها على مقاعد في البرلمان، وبذلك تكون قد حققت نجاحا تدريجيا في المجتمع التونسي وهو الأمر الذي مكنها من تصدر الساحة السياسية في تونس ما بعد الثورة. وأخيرا نستطيع القول من خلال الدور الذي لعبته حركة النهضة في التحول الديمقراطي في تونس، أن أي استشراف لما سيؤول إليه المستقبل السياسي في تونس، لا يمكن أن يتجاهل الوضع الديني العام، الذي يشهد حركية متسارعة، والتي تعد مهيأة للتوظيف السياسي، إما من هذا الجناح أو ذاك، غير أنه لا يمكن التقليل من ثقل حركة النهضة السياسي، التي وإن تراجع حجمها، إلا أنها ومن دون شك أنها ستلاقى تحديات حقيقية، لكن ما تملكه الحركة من تجربة سياسية وكفاءات علمية وقاعدة شعبية، وانفتاح سياسي في المزج بين الدين والحداثة، يجعلها قادرة على الرجوع بقوة على المشهد السياسي التونسي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتـب :

01 – العجمي الوريمي، " الإسلاميون والسلطة في تونس " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين، ن قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس، مركز المسيار للدراسات والبحوث ،دبي ،2011.

02- السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة : القاهرة ،الطبعة الأولى،2011.

03 – أبو زكريا يحي ،الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، ناشري (نشر إلكترونيا) ،2003.

04- أبو اللوز عبد الحكيم " الخطاب السياسي الإسلامي في تونس بين عامي (1981 – 1991) " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011.

05 – الحناشي عبد اللطيف، الحركات الإسلامية في الوطن العربي.. الأحزاب والحركات الإسلامية في تونس مرحلة ما بعد الثورة، المجلد الثاني، مركز دراسات الوحدة.

06- النيفر أحمد " شهادة عن سنوات التأسيس " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011.

07- الصادق شعبان ،النظام السياسي التونسي :نظرة متجددة، الدار العربية للكتاب، تونس، 2006.

08- الغنوشي راشد ،من تجربة الحركة الإسلامية في تونس،دارالمجتهد،تونس،2011.

09- الفاضل البلدي، الحركة الإسلامية في تونس قراءة نقدية، مجموعة من الباحثين، "من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث: دبي ،2011.

10- الهرماسي عبد اللطيف " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن "، في كتاب : مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية : دراسات في الفكر والممارسة، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2001.

11- المديني توفيق، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل ،منشورات اتحاد الكتاب العرب: دمشق، 2006، ص 337.

12- بلقيرز عبد الإله بلقيرز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية ،الطبعة الأولى، العالمية للكتاب، بيروت، 2007 ،.

13- بشارة عزمي، الوردة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، يناير 2012.

14- توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة : الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية، تونس : مسكيلياني للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 49 - 50.

15 - جون اسبوزيتو، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟، دار الشروق، (تر : قاسم عبده قاسم)، دار الشروق، القاهرة، 2001.

16- جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي .. كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة عبد الحكيم طه شيماء، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.

17- حيدر علي إبراهيم ،التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، 1990.

18- حجي لطفي " النخبة التونسية وسياسة الإصلاح الديمقراطي الأمريكي : عوائق الأيديولوجيا وازدواجية المعايير" أوراق كارنغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،2009.

19- شرون حسينة ،عبدالحليم بن مشري، شبل بدرالدين،" التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة"، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.11ديسمبر2005،ص123.

20- شلبي محمد ،المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتراحات، والأدوات ،دار هومة، ط 4 :الجزائر،2002.

21- سهيل الحبيب، الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الأيديولوجي التونسي المعاصر- جذور أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات عمران ،العدد6:قطر 2013. ص12.

22- عصام أحمد البشير(وآخرون)،الحركة الإسلامية وسمات الخطاب الناجح : "الحركة الإسلامية رؤية نقدية "،مركز صناعة الفكر للدراسات وللأبحاث، ط4، بيروت: لبنان ،2015، ص 84.

23- غليون برهان، الاختيار الديمقراطي في سوريا، الطبعة الثانية، دار بترا، سوريا ،2003.

24- محمد المختار القلالي، الطاهر بن يوسف، القوى المضادة للثورة في تونس، الباجي قائد السبسي نموذجا، مطبعة فن الطباعة، ط1، تونس: 2012.ص ص 13 14.

25- منيسي أحمد ،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة،2004 26- ميتيكس هدى، اتجاهات حديثة في علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، 1999.

27 - نواف بن عبد الرحمان القديمي، " الإسلاميون وربيع الثورات، الممارسة المنتجة للأفكار "، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

28 - نصر مهنا محمد، في النظم الدستورية والسياسية : دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص442.

29- هانتنغتون صامويل ،الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ،(تر: عبد الوهاب العلوب)، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح ،القاهرة، 1993.

الوثائق الرسمية:

01- دستور الجمهورية التونسية، 2014.

02-البيان التأسيسي لحركة النهضة، يمكن الرجوع للبيان التأسيسي لحركة النهضة التونسية.

المجلات العلمية:

01- ويكن فازية، دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديم قراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، جامعة عبد الحميد بن باديس :مستغانم، العدد رقم 08، 2013، ص ص 94 – 95.

02- حمادي الرديسي ،" تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، **سياسات عامة**، العدد 18، يناير 2016، ص 7.

03 – قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية " يوميات عربية ودولية مختارة "**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 33، شتاء 2012، ص 194.

04- عبد الحكيم أبو اللوز، " أنماط الانتقال في دول المغرب العربي " **الديمقراطية**، العدد 26، 2007، ص 168، 169.

05- علي الصالح مولى" المشهد الحزبي في تونس بعد 14يناير 2011:تأملات سياقية في الحرية والاستبداد" **المجلة العربية علوم السياسية**. العدد 33، 2012، ص 122.

مقـــــالات:

01- الجورشي صلاح الدين، **نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، **نون بوست**، 10/27/ 2014.

02- الغنوشي راشد: لقاء باريس انقذ تونس الموحدة والنهضة والنداء لم يخونوا أصوات الناخبين**politique** -**BabnetTunisie** ، 08/02/2015.

03- **المنجي السعيداني**، تونس: **منح الثقة لحكومة الجبالي.. والمرزوقي ينفي خبر زواجه بوزيرة المرأة، جريد الشرق الأوسط**، العدد 12080. 25 ديسمبر 2011 .

04- الجورشي صلاح الدين، **الأزمة السياسية في تونس تتأرجح بين محاولات التصعيد وآفاق الحل**،08/09/ 2013 - 10:43.

05-الطرا ولي خالد، الإسلاميون والانتخابات التونسية: أم نقاطع ؟ ،**الجزيرة نت**،14/ 9/09 200.تاريخ الاطلاع:2016/12/12.

06- السايح حبيب ، التحول الديمقراطي في تونس: من الخلاف إلى التوافق ؟، **المرصد السياسي**، معهد واشنطن، 2014/04/08. تاريخ الاطلاع:2016/12/25.

07- محمد الشيوخ، ثورات الربيع العربي والتحول الديمقراطي، مؤسسة النور للثقافة والاعلام،05.04.2013، الرابط:
http://www.alnoor.se/article.asp?id=195717#sthash.9fAmcZ85.dpuf،26.12.2016.تاريخ الاطلاع:2016/12/26.

08- بن عرفة علي: " مانديلا تونس "،شاهد على عهد التغيير، **الجزيرة نت**، 2010/01/07. الاطلاع:2016/12/27.

09- إلهام نايت سعيدي،" طبيعة عملية التحول الديمقراطي ".الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر: يومي 10 و11ديسمبر2005. ص83.

10- بن عبد الرحمان نواف القديمي، " الإسلاميون وربيع الثورات ،الممارسة المنتجة للأفكار "، الدوحة : **المركز العربي للأبحاث** ودراسة السياسات، 2012.

11-عائشة التائب، " قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة : قطر،2012/01/08/.تاريخ الاطلاع:2017/01/14.

12- عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: قطر ،14 /2013/02، 07:16.

13- عرفة محمد جمال، تونس بعد 27 سنة "نهضة" و21سنة "بن علي" إسلام أون لاين، 2008/06/28.

14- كمال القصير، الحياة السياسية في تونس.. قراءة أولية، مركز الجزيرة للدراسات، 01/15/ 2009.تاريخ الاطلاع 2016/11/22.

15- **منصور أحمد، تحديات الحكومة التونسية الجديدة**، موسوعة الجزيرة، الدوحة : قطر ،2012/01/02 ،الساعة 23:30. تاريخ الاطلاع 2016/11/22.

16- محمود جميل الجندي، **الربيع العربي وإشكالية التحول الديمقراطي**، (دراسة تحليلية للاستثنائية العربية في مسالة الديمقراطية)، د س،.

17- ناصر سحر ،الأحزاب التونسية.. **تعددية مختزلة بنظام "الحزب الواحد، إسلام أون لاين** ،2011/01/18/. تاريخ الاطلاع 2016/11/22.

18 - المحجوب لال، **حركة النهضة تتجه لدعم محمد المرزوقي في الانتخابات الرئاسية التونسية**،2014/11/7،**الجزيرة** ،2014/11/7.تاريخ الاطلاع:2016/12/25. 19- "النهضة" لن تدعم أي مرشح للانتخابات الرئاسية،**روسيا اليوم**، 8 نوفمبر 2014.

20- موسوعة الجزيرة، شكري بلعيد، الدوحة : قطر ،2014/10/23، الساعة 15:56. 21- **موقع .cnn بالعربية، تونس: حكومة العريض تنال ثقة المجلس التأسيسي**، الجمعة، 12 افريل 2013، 17:00. 22- تونس.. **المصادقة على دستور الجمهورية الثانية وميلاد حكومة مستقلة، الحرة**، 27 يناير 2014.

23- **; info-du-15.4% le taux de chômage au 4ème trimestre 2015 jour.net**، 19 /02/ 2016.تاريخ الاطلاع:2016/02/19.

24- الجزيرة، **جائزة نوبل للسلام لرعاة الحوار بتونس**،، 9 أكتوبر 2015.تريخ الاطلاع:2017/01/25.

25- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الانتخابات التّونسيّة محطّة تاريخيّة على طريق التّحوّل الدّيمقراطيّ**، الدوحة، قطر. تاريخ الاطلاع:2017/01/14.

26- البرلمان التونسي يمنح الثقة لحكومة الحبيب الصيد، **فرانس 24**، 05/02/ 2015. تاريخ الطلاع: 19 /12/ 2016. 27-وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الجمهورية التونسية. تاريخ الطلاع: 2016/12/19.

28- **المصدر : مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية**، تونس : **الديمقراطية الجديدة تبحث عن أحزابها**، 12مارس،2015 3:27،تاريخ الاطلاع: 2016/12/26.

المواقع الإلكترونية:

01- أبو الحسن بشير عمر، **دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، الحوار المتمدن**،العدد4564،2014/9/4. www.ahewar.org/debat/show.،تاريخ الإطلاع:2016/12/23.

02- الحمادي سمير، **قبل الثورات وبعدها: أزمة الديمقراطية العربية**، معهد العربية للدراسات،2013/11/13.تاريخ الاطلاع:26.12.2016.الرابط:**studies.alarabiya.net/**

03- أنظر التقارير والدراسات الخاصة بتونس على موقع مركز كارنيجى للشرق الأوسط بمؤسسة كارنجى للسلام: الرابط : -**http://carnegie** : **mec.org/**.الاطلاع:2016/12/27.

04-المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي،2012/06/25، **ahmedwahban.com/aforum**، تاريخ الاطلاع:2016/12/01.

05-الديمقراطية والإصلاح السياسي-مراجعة عامة للأدبيات،2010،/03/27، **bohothe.blogspot.com**، **تاريخ** الاطلاع:2016/12/01.

06- أنظر: الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات والإستفتاء، **قانون أساسي يتعلق بالإنتخابات والإستفتاء عدد 16**، 2014/05/26،منشور على الرابط التالي:

07 - حكومة مهدي جمعة تتسلم مهامها رسميا في تونس، **دويتشه فيله**، 29 /01/ 2014. **الرابط : http://dw.com/p/1AylP/، .الاطلاع:2016/12/27.**

08-راشد الغنوشي، " الإتجاه الإسلامي" سلف النهضة. السياقات الآثار " 12/6/ 2009. م،

09- رضوان زادة، **لماذا نجحت تونس وفشل غيرها في التحول الديمقراطي ؟**، 2017/01/19/،12:00،من الموقع: **http://www.alhayat.com** ،تاريخ الاطلاع :2017/01/23.

10-عزمي بشارة، **قطر لا تخشى الديمقراطية**، من ارابط التالي:

http://www.essada.info/، 04/09/2017، 19:48، تاريخ الإطلاع:2017/03/25.

11- عبد اللطيف الحناشي، " تونس : **الإنتخابات الأولى بعد الثورة** "،الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2014/12/25،منشور على الرابط التالي:**http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/20149249204591131.htm**، **2016/12/20**.

12- عبد الله التركماني، **آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي، الحوار المتمدن**، العدد 2583، 2009/3/12،10:36،الموقع:**www.ahewar.org/debat/show** ، تاريخ الاطلاع:29/ 2016/12.

13- صافيناز محمد أحمد " **عام من الثورة التونسية : المسار والتحديات** "، 10/ 04/ 2013، الساعة : 12:00، من الموقع :**http://acpss.ahramdigital.org.eg**، 2016/12/25.

14- محمد عبد الله يونس ،**هل تصلح الديمقراطية للدول العربية؟**،2010/01/24، من الموقع:**www.middle-east-online.com** ، تاريخ الإطلاع:2017/03/20.

15- ممدوح الولي : المعجزة الاقتصادية التونسية.. بين الحقيقة والوهم، موقع أون إسلام، **www.onislam.net**- تاريخ الاطلاع: 2016/12/17.

16- تقرير إحصاءات العمل الصادر عن منظمة العمل العربية ،**www.alolabor.org**. تاريخ الاطلاع: 12/17 /2016.

17-" انتخابات المجلس التأسيسي التونسي 2011 "، من الموقع : **http://www.marefa.org** " يوم: 07 – 02 – 2013، الساعة : 14:00.تاريخ الاطلاع:2016/12/16.

الفهرس

الفهرس	الصفحة
تشكر.	
الإهداء.	
مقدمة.	أ-
الفصل الأول: التحول الديمقراطي، مدخـل نـظـري.	
المبحث الأول: البحث عن الترسيخ الديمقراطي وفي مصادر التحول.	11
أولا: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي.	11
1-المدخل التحديثي.	11
2- مدخل الثقافة السياسية.	12
3- المدخل المؤسسي.	13
ثانيا: المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي.	15
1- المدخل الإنتقالي.	15
1-1 مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية.	16
1-2 مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم.	16
1-3مرحلة القرار.	16
1-4 مرحلة التعود.	16
2- المدخل البنيوي.	17
المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.	18
أولا: الديمقراطية وخصوصية المنطقة العربية.	18
ثانيا: التحول الديمقراطي في المنطقة – تونس الإستثناء.	23

الخلاصة.	30
الفصل الثاني: حركة النهضة والسياسة قبل الثورة.	
المبحث الأول: الخطاب السياسي الإسلامي لحركة النهضة.	33
أولا: فترة التوافق والتراجع (1981 – 1987).	34
فترة التراجع: (1984 – 1987).	36
ثانيا: فترة التوافق (1988 – 1991).	37
المبحث الثاني: علاقة الحركة بالنظام السياسي.	40
أولا: عهد الحبيب بورقيبة.	40
ثانيا: عهد زين العابدين بن علي.	42
الفصل الثالث: حركة النهضة والمشهد الديمقراطي بعد الثورة (المؤشرات).	
المبحث الأول: حركة النهضة والمشاركة في الإنتخابات.	46
أولا: حركة النهضة التونسية والوفاء للثورة.	46
ثانيا: دخول حركة النهضة غمار الإنتخابات.	48
المبحث الثاني: المشاركة في الحكم عبر تحالف الترويكا.	50
أولا: فوز حركة النهضة بالإنتخابات.	50
1- ترميم النسيج الإجتماعي.	50
2- بناء المؤسسات الدستورية.	51
3- إقرار قانون الإنتخابات.	51
4- ظهور التعددية الحزبية.	51
5- ترسيخ مفهوم المواطنة وتعزيز ثقة الشعب التونسي بنفسه.	52

6- صعود الإسلاميين وتبديد الخوف منهم.	52
ثانيا: تجربة الحكم عبر تحالف الترويكا.	53
أ_ عدم مشاركة حركة النهضة في الإنتخابات الرئاسية.	54
ب _ الإنجازات.	57
- الانتخابات التشريعية.	58
- الانتخابات الرئاسية.	58
خاتمة.	61
قائمة المصادر والمراجع.	64
الملخص.	